

مطارحات في العقيدة (٢)

سماحة العلامة السيد كمال الحيدري

المحاور الأربعة:

إن هناك محاور أربعة، لا بد أن نتوفر عليها بشكل دقيق ومتسلسل حتى ننتهي إلى النتيجة المطلوبة وهي: البحث عن دور السنّة؛ لفهم المعارف الدينية، وهذه المحاور هي:



المحور الأول:

هل نحتاج للسنة ودورها في فهم المعارف الدينية والقرآنية؟
فقد يقال: إنّ السنة ليس لها دور في ذلك، وإذا كان لها دور، فدورها هامشيّ ثانويّ، فهو لا يؤثر على المنظومة العقدية والمنظومة المعرفية للقرآن الكريم.

ونقول:

أولاً: إنّما صار للصحابة دور باعتبار السنة، وإلا إذا لم يكن هناك دور للسنة، إذن ما هو دور الصحابة في ذلك؟
وثانياً: إذا لم يكن للسنة دور، فما هي أهمية أصحّ كتابين - كما يقولون - بعد كتاب الله، وهما صحيحا البخاري ومسلم، والمجاميع الروائية والمصادر الأصلية الأخرى؟
وأمرهم عجيب فحينما يحتاجون إلى السنة، يقولون: إن السنة لها دور، وعندما يجدون أن السنة ليست في مصلحتهم الاستدلال بها، ينكرون دور السنة، ويقولون: أين دليلكم من القرآن؟
وهو تناقض يقع فيه من ليس من أهل العلم بالمعنى الصحيح، بالمعنى الدقيق، نعم حفظ شيئاً وغابت عنه أشياء، وإلا السنة إما لها دور وإما ليس لها دور، فلا معنى أنه عندما يرتبط بك الحديث تقول: ورد في صحيح البخاري، ورد في صحيح مسلم، ورد في الصحيح عن رسول الله ﷺ؛ ولكن عندما يأتي دور مدرسة العترة وأهل البيت عليه السلام تقول: عليكم أن تأتوا بدليل من القرآن.

لماذا عندما يصل الأمر بنا إلى السنة؛ لمعرفة حقائق الدين ومعارف الدين، ترفضون القبول بها، وحين يرتبط الأمر بكم، بالعقائد والأركان والأصول والصحابة وغيرها تستندون عليها؟
نحن نسألكم:

أين ورد أساساً بحث عن الخلفاء الثلاثة الأول والثاني والثالث؟
لم يرد شيء في القرآن الكريم، وكل ما تعتمدونه إنما هو من السنة، و هل ورد في كتاب الله تعالى أفضلية الخلفاء الأربعة، أو الفضيلة لهم بحسب الترتيب الذي أنتم تعتقدون وهو أن الخليفة الأول أفضل من الخليفة الثاني، والخليفة الثاني أفضل من الخليفة الثالث، والخليفة الثالث أفضل من الخليفة الرابع؟

أتجعلون السنة عِضِينَ تأخذون ببعض السنة وترفضون بعضاً آخر، تؤمنون ببعض السنة وتكفرون ببعض. أو أنهم يؤمنون بالسنة مادامت في مصلحتهم، ويكفرون بها عندما لا تأتي في مصلحتهم، أو تأتي في مصلحة غيرهم!

المحور الثاني:

بعد أن ثبت في المحور الأول أننا نحتاج إلى السنة في فهم المعارف التي أشار إليها القرآن الكريم والمعارف الدينية بشكل عام. يأتي السؤال التالي:
فما هو دور السنة في فهم تلك المعارف؟

وقد يقال: أليس القرآن هو تبيان لكل شيء؟ أليس القرآن هدى للناس؟ إذن ما هو دور السنة؟ وهل لازم ذلك أن القرآن يحتاج إلى من يكمله حتى

نحتاج إلى السنّة ودورها؟

ثم إننا إذا أردنا أن نستدل بالسنّة، فهل هذا يعني أنّ القرآن يوجد فيه نقص؟

إنّ القرآن لا نقص فيه، وهذه حقيقة ثابتة لا ريب فيها. إنّ القرآن غني عن كل شيء، وفي كلمة واحدة أقول: كما أنّ الله سبحانه وتعالى هو الغني، كتابه أيضاً هو الغني؛ لأنه كلام الله، والله غني وكلامه أيضاً غني؛ ولذا ورد في القرآن وصفه في آيات عديدة، منها:

﴿هَذَا يَبَيِّنُ لِلنَّاسِ وَهُدًى...﴾^١

﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا...﴾^٢

﴿وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ...﴾^٣

﴿... وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ...﴾^٤

فهو بيان، وهدى، ونور، وتفصيل، وتبيان... .

الآن افترضوا أنه ثبت أن هناك حاجة إلى السنّة، وثبت لنا دور السنّة، وأنه ليس للتكميل، نعوذ بالله أن نقول كلام المعصوم أو كلام النبي يكمل القرآن، لا، ليس الأمر كذلك، وإنما لنكتة تأتينا سائير إليها، ومنها إن شاء الله سيوضح معنى حديث الثقلين: «... ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً...».

المحور الثالث:

ما هو الطريق إلى السنّة؟

بما أننا لم نسمع من رسول الله ﷺ مباشرة، فلا بد أن نعرف طريقنا إلى السنة النبوية.

وهنا اختلفت مدرسة الصحابة عن مدرسة أهل البيت والعترة عليهم أفضل الصلاة والسلام، فإن الصحابة انتخبوا طريقاً للوصول إلى السنة، تضمنته كتبهم ومصادرهم الحديثية، ولهم رجالهم الخاصون بهم. كما هو أيضاً حال مدرسة أهل البيت عليهم السلام، وكل مدرسة لا تقبل في الأعم الأغلب رجال المدرسة الأخرى.

حتى أن كثيراً من رجال الحديث وهم من الشخصيات العلمية الكبيرة، سقطت عدالتهم، وسقطت وثافتهم، وسقط الاعتماد عليهم بمجرد أنهم يتشيعون لأهل البيت عليهم أفضل الصلاة والسلام، أو بمجرد أنهم روافض بحسب اصطلاح أهل الجرح والتعديل في مدرسة الصحابة. كما أنه وقع الاختلاف بين المدرستين في قبول الرواية، وفي خبر الواحد وشروطه، وفي الدوائر التي يقبل فيها الخبر الواحد، وفي التواتر وشروطه، وفي المستفيض...

ومن هنا لا بد أن نتفق على المنهج العلمي الذي نتبعه، وأن الرواية إذا أردنا أن نستند إليها، لا بد أن تكون مقبولة عند المدرستين معاً حتى ينطبق قوله ﷺ: «لا تجتمع أمتي على ضلالة».

المحور الرابع:

ولعلّه يعدّ من أهم المحاور الأساسية، وستوفر عليه بشكل دقيق وعميق لاحقاً وهو: ما هي الآلية وما هي الأدوات التي من خلالها نفهم السنة؟

وكيف نفسر السنّة؟ فلو افترضنا أننا اتفقنا على هذه السنّة، وعلى الطريق الموصل إليها، ولكن كيف نفسرها؟

فقد تعددت الاتجاهات في المدرستين، فعندما تأتي إلى مدرسة الصحابة أو مدرسة العترة تجد أن هناك فلاسفة، والفلاسفة لهم اتجاهات متعددة، وتجد أن هناك عرفاء وصوفية.. وأن هناك صراعاً حاداً بين السلفية وبين المتصوفة، وكلهم يدعي وصلاً بليلي، كلهم يريد أن يفهم المعارف الدينية، أنا لا أستطيع أن أشك في هؤلاء أو في هؤلاء. هؤلاء يريدون أن يفهموا الدين، هؤلاء لهم اجتهادهم، طبعاً عندما أقول هؤلاء لهم اجتهادهم، ليس مرادي بعض هؤلاء الجهلة الذين يأتون على الفضائيات، وإنما أتكلم عن العلماء، أتكلم عن المحققين، أتكلم عن الأعلام، وهؤلاء أيضاً لهم كتبهم ومصنفاتهم في هذا المجال، ولهم آراؤهم ونظرياتهم، وهي محترمة جميعاً إذا كانت قائمة على أسس علمية منهجية دقيقة.

إذن يوجد عندنا فلاسفة، ويوجد عندنا متصوفون، ويوجد عندنا متكلمون، وأنتم تعلمون الصراع القائم بين الأشاعرة وبين المعتزلة لم ينته إلى يومنا هذا.

وعندما نأتي في الفقه توجد هناك مدرسة الرأي، وهناك مدرسة القياس. وعندما نأتي إلى مدرسة أهل البيت عليهم السلام، نجد هناك الأخباري وهناك الأصولي، وهناك المحدث، وهناك الحكيم، وهناك العارف، ونحو ذلك.

أعلام هذه المدارس كلهم لهم غاية واحدة؛ وهي التعرف على أصول الدين ومعارفه، ولكن كل له منهجه الخاص، وأدواته الخاصة، وآليته الخاصة، ومنهجه المعرفي الخاص به للوصول للغاية المذكورة، ومن هنا تعددت عندنا

المدارس والاجتهادات والكلمات.

و كذلك في تفسير القرآن الكريم تعددت عندنا التفاسير، فإذا كان «حسبنا كتاب الله» إذن يكون الفهم للقرآن الكريم واحداً، مع أننا نجد مئة وخمسين إلى مئتي تفسير لكتاب الله تعالى. هذا منهجه فلسفي، وهذا منهجه روائي، وهذا منهجه لغوي، وهذا يعتمد القضايا الاجتماعية.. وهذه مناهج متعددة في فهم كتاب الله تعالى.

ولهذا عندما نريد أن نستدل، ينبغي أن يكون استدلالنا من كتب أعلام المدرسة، فلا يحق لنا أن نذهب إلى هنا وهناك، إلى من يدعي العلم، إلى من يسمي نفسه عالماً وهو من الجهلة، ليس مقصودي هذا الطرف دون الطرف الآخر، بل كلامي مع الكل.

هناك اتجاهان:

بما أن حديثنا منحصر في السنّة النبوية، التي هي محل الإجماع بين المسلمين بمختلف اتجاهاتهم ومدارسهم وأفكارهم.. فهناك اتجاهان أساسيان على مستوى التحليل النظري لدور هذه السنّة؛ لفهم تلك المعارف القرآنية والدينية.

الاتجاه الأول:

وهو الاتجاه العام السائد بين المسلمين بمختلف توجهاتهم من فلاسفة ومتصوفة وعرفاء ومتكلمين وفقهاء ومعتزلة وأشاعرة؛ أن للسنّة النبوية دوراً أساسياً في فهم المعارف الدينية. فتقريباً هناك إجماع عملي على هذا،

ولعلّ هذا يعدّ الدليل الأول على أن الدين لا يمكن أن يؤخذ كاملاً إلا ببركة السنّة النبوية، وأنه لا يصحّ فصل السنّة عن القرآن الكريم. وبما أن السنّة وقع فيها وضع، وفيها روايات ضعيفة، وروايات موضوعة، وهناك اختلافات في النصوص الواردة؛ إذن لا بدّ أن نجعل المحورية للقرآن، ولكن من غير أن ننسى دور السنّة، وأثر السنّة النبوية في استكشاف المنظومة المعرفية للقرآن.

أما الأدلة على ذلك، فيمكن أن نشير إلى دليلين أساسيين:

الدليل الأول:

وهي الآيات القرآنية، وأمرٌ عليها مروراً سريعاً:
١. قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا...﴾^٥
كل ما وردكم عن رسول الله ﷺ ﴿فَخُذُوهُ﴾ وهذا أمرٌ، وكل ما نهاكم عنه رسول الله ﷺ ﴿فَانْتَهُوا﴾ وهذا نهْيٌ، ولو سأل سائل: لماذا أن كل ما جاءنا سواء كان لفظاً أو تقريراً أو فعلاً لرسول الله ﷺ نأخذنه...؟
لأن ذلك كله يصدق عليه أنه (السنّة)، ولأنّه صريح القرآن الكريم: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^٦.

ولا أريد أن أدخل في بحث هذه الآية، هل تختص بأقوال رسول الله أم تشمل فعله وتقريره أيضاً؟ هذا حديث آخر مرتبط بعصمة النبي الأكرم ﷺ وأدلتها. وهو موكول إلى محله.

٢. قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾^٧.
اتبعوني في كل ما يصدر عني من قول وفعل وتقرير؛ وهذه الآية من

الآيات الأساسية في الوصول إلى القرب الإلهي سبحانه وتعالى، يعني أن الإنسان إذا أحب الله ليس بالضرورة أن الله يبادل له الحب إلا إذا اتبع الرسول ﷺ وعجبية هذه الآية ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ يعني أن الإنسان لو أحب الله، وكان حبه صادقاً، كما لعلك تجد ذلك في النصرانية، أو في اليهودية، أو في الكنفوشوسية أو في البوذية أو... أو في أي ملة أو نحلة..

فالرسول الأعظم ﷺ يقول: «إذا أردتم أن يبادلكم الله الحب - أي أن الله يحب العبد، لا فقط العبد يجب الله ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾^٨ - فلا طريق لكم إلا اتباعي، وهذا الاتباع خطر جداً؛ لأنه إذا ضممنا هذه الآية إلى آية: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ وجئنا إلى حديث الثقلين: «إني تارك ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً كتاب الله وعترتي أهل بيتي». وقد آتانا منه حديث الثقلين، والطريق إلى الله يمر من خلال اتباعه، وقد أمرنا باتباع الكتاب والعتره «ما إن تمسكتم بهما» إذن لا طريق للعبد حتى يكون محبوباً لله إلا بأن يمر من خلال العتره. ولكي نتبع الرسول لا بد أن نتبع العتره حتى يحببنا الله سبحانه وتعالى.

٣. قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾^٩.

لو كان الرسول لا يوجد عنده أمر ونهي، أي لا توجد سنة، فلا معنى لأن يقول الله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ كيف نطيع من لا أمر عنده ولا نهي؟ وبعبارة أخرى يقولون: إن التكرار إنما يفيد التأكيد، إذا لم يمكن حمله على التأسيس. لا بد أن نعرف أن إطاعة الله فيها مجموعة من الأوامر والنواهي، وإطاعة الرسول أيضاً فيها مجموعة من الأوامر والنواهي، حتى يقول الله: أطيعوا الله وأطيعوا الرسول، ولذا في آية أخرى

طِبُّ اللَّهِ وَطِبُّ النَّاسِ



قال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ ١٠. لَأَنَّهُ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾.

إذن تكرار الإطاعة، أو تكرار الأمر بالإطاعة، يكشف لنا أن الرسول صدرت منه مجموعة من السنن، التي نعبر عنها بالسنة النبوية. وطاعة الله تتجلى بطاعة الرسول. وطاعة الرسول أيضاً هي طاعة الله سبحانه وتعالى.

الدليل الثاني؛ النقل:

إن الدليل النقل المتواتر المتفق عليه بين جميع المسلمين، ولا يوجد فيه مخالف واحد هو: حديث الثقلين.

قد يقال: حديث الثقلين مختلف فيه، بعض يقول: وعترتي، وبعض يقول: وسنتي.

أقول: سواء كان وعترتي أو كان وسنتي، يُثبت هذا الحديث بلفظه أن النجاة من الضلال تمرّ ليس فقط عبر الكتاب، وإنما عبر الكتاب والعترّة أو السنة، فلا إشكال إذن حديث الثقلين بكلا اللفظين يثبت دوراً للسنة. فنصّ حديث الثقلين أن السنة لها أثر واضح، إلا أن النجاة من الضلالة متوقف على التمسك بالثقلين؛ لَأَنَّهُ ﷺ قال: «ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً» بهما لا بأحدهما، إذن كتاب الله وحده لن ينجي من الضلالة، السنة من دون كتاب الله أيضاً لا تنجي من الضلالة، من الذي ينجي الإنسان من الضلالة؟ كتاب الله وسنتي، وإن كنت أعتقد أن وسنتي لا معنى له إلا وعترتي، وبحته سيأتي، ولكن تنزلاً وقبولاً أفترض أن الحديث وسنتي. إذن هذا معناه أن السنة دوراً أساسياً ومركزياً ومحورياً كما

قال رسول الله: «ما إن تمسكتم بهما».

وقد يعرض لنا سؤال: هل القرآن والسنة أحدهما يكمل الآخر؟ الجواب لا، هذا في المحور الثاني إن شاء الله سنجيب عنه. وهو أن القرآن في أي شيء يحتاج إلى السنّة. وأن السنّة في أي شيء تحتاج إلى القرآن؟ وهل القرآن فعلاً يحتاج، وأن السنّة فعلاً تحتاج، أو نحن الذين نحتاج؟

الدليل الثالث : الإجماع :

وهو الإجماع العملي: فإذا لم يكن للسنّة دور، فلماذا هذه الجوامع والمصادر الحديثية والعلوم؟ وهذا من أهم الأدلة في المقام. الحديث بالمئات بل بالآلاف، سواء على مستوى مدرسة الصحابة: الصحاح، المسانيد. أو على مستوى مدرسة أهل البيت عليهم السلام: التهذيب، والكافي، ومن لا يحضره الفقيه، وإلى غير ذلك؛ هذا يكشف عن أن هؤلاء جميعاً اتفقوا على أن للحديث وللسنّة دوراً في هذا المجال. هذا هو الاتجاه الأول خلاصةً وإجمالاً.

الاتجاه الثاني :

وهو الاتجاه الذي يظهر من البعض أنه لا حاجة للسنّة «حسبنا كتاب الله» «كتاب الله حسبنا» كلا اللفظين وردا، لا نحتاج إلى غيره. وهناك شواهد تاريخية أثبتت عكس ذلك، ومنها النصّ التالي، الذي ورد في صحيح البخاري في مواضع عديدة:

الموضع الأول: الحديث في باب مرض النبي ووفاته صلى الله عليه وآله في كتاب المغازي^{١١}، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس

قال: «لما حضر رسول الله وفي البيت رجال - حضر يعني حضره الموت - فقال النبي ﷺ: «هلم أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده».

فعلينا أن نلتفت أنّ رسول الله ﷺ هو الطالب، هو الناطق، «هلم أكتب لكم كتاباً...» وأنّ طلبه هذا يندرج تحت ﴿وَمَا آتَاكُمُ﴾ وأنه الذي قال فيه تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ من هو مرتبط بالشرعية؛ ليس مرتبطاً بأمور عادية، أو بأمور حياتية دنيوية. وفيه نجاة أمته من الضلالة.

والعجيب أنّ في حديث الثقلين جاءت: «لن تضلوا» وهنا أيضاً «لا تضلوا بعده». إذن يوجد توافق بين الحديثين، وهو شاهد صدق لهذا الحديث، لأن حديث الثقلين متواتر، وهذا الحديث أخبار آحاد. وقد يقول قائل: هذا خبر واحد لا يعتمد عليه. وجوابنا أنّ فيه قرائن تدل على صدقه...

وأيضاً «فقال بعضهم: إنّ رسول الله قد غلبه الوجع، قال: حسبنا، قال: فلقد غلبه الوجع، وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله، فاختلف أهل البيت واختصموا...».

فهذا النص لا يعيّن من هؤلاء الرجال، ولكن المراد من أهل البيت هم يقيناً من أعيان الصحابة؛ لأنّه من يدخل على رسول الله وهو مريض، ويحضر عنده حال الوفاة، إلا إذا كانوا من كبار الصحابة.

وتتمّة النص: «فمنهم من يقول: قربوا يكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده، ومنهم من يقول: غير ذلك، فلما أكثروا اللغو والاختلاف، قال رسول الله ﷺ: «قوموا». قال عبيد الله: فكان يقول ابن عباس: إنّ الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب؛ لاختلافهم

ولغظهم».

الموضع الثاني: الحديث (١١٤)، في باب اسم من كذب على النبي، هناك الرواية عن عبيد الله بن عباس عن عبد الله، عن ابن عباس قال: «لما اشتد بالنبي وجعه، قال: إئتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده، قال عمر: إنّ النبي غلبه الوجع».

ومن الواضح المراد من عمر هنا ليس إنساناً نكرة، وإنما هو الخليفة الثاني عمر بن الخطاب: «إنّ النبي غلبه الوجع»، «كتاب الله حسبنا» أو «حسبنا كتاب الله» فاختلفوا إلى آخره، هذا الموضع الأول الذي ورد فيه اسم الخليفة الثاني.

الموضع الثالث: الرواية (٥٦٦٩) من الكتاب، باب كتاب المرضى، الباب السابع عشر، باب قول المريض: قوموا عني، الرواية أيضاً بنفسها عن ابن عباس، قال: «لما حضر رسول الله، وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب». وجاء هذا النص أيضاً في الحديث (٧٠٠٠) في كتاب الاعتصام باب (٢٦) كراهية الاختلاف. والرواية أيضاً في صحيح مسلم في الحديث (١٦٣٧) في كتاب الوصية، الباب ٥، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه: «لما حضر، وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب».

وفي الرواية: الخليفة الثاني قال: «قد غلبه الوجع»، فهل كان الخليفة الثاني أعرف بحال رسول الله من رسول الله؟!.

فرسول الله ﷺ هو يطلب الكتابة، وهو الذي يقول: إنه ينفع أو لا ينفع، لا غيره.

وقد يقول قائل: إن هذا اجتهد؛ نقول: جيد. ولكن اجتهد في قبال من؟

إنه اجتهد لا في قبال حديث رسول الله، بل هو اجتهد في قبال الله سبحانه وتعالى؛ لأنَّ القرآن بين أن رسوله إذا تكلم بأمر مرتبط بالشرع وبالدين فإنه: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾.

ولكن يأتي في مقابل ذلك من يقول: «غلب عليه الوجد»، وبالتالي لا يأخذ منه.

ثم لو قال الخليفة: حسبنا كتاب الله، وما سبق من سنّة رسول الله، لكان فقط يقصد الوجد، ولكن هو يقصد أن السنّة لا حاجة لنا بها، وأحرق الأحاديث، وهذا خير شاهد علمي وتاريخي أنه لم يكن قصده هذا الموقع، وإنما كان قصده كل السنّة النبوية.

فعبارة: «حسبنا كتاب الله» دليل على أن السنّة هامشية ولا أثر لها. ولا يستطيع أحد أن يعطيها تفسيراً آخر.. وسواء القائل به بعض الصحابة أو الخليفة الثاني، فالنتيجة واحدة، فهم «كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» إذا صحّ الحديث.

وبالتالي فهذه الواقعة تنسف لنا نظرية عدالة الصحابة من الأساس خصوصاً إذا قبلنا برواية البخاري، التي هي الرواية (٤٤٣١) باب (٨٣) من كتاب المغازي، قال: «إئتوني أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً، فتنزعوا .. إلى أن قال: فقالوا: ما شأنه أهجر».

إذن نسبوا إليه الهجران، وهذا معناه أن الذي نسب ذلك، كان من أعلام الصحابة، من أهل الحل والعقد، هم الذين حضروا البيت، الذين يسمح لهم أن يكونوا حول رسول الله ﷺ، وإلا لم يحضر عموم الصحابة .. إن هذه الرواية تنسف لنا نظرية الصحابة من أساسها؛ لأن هذا يؤدي إلى

إشكال في عقيدة هؤلاء، في إيمان هؤلاء، طبعاً في إيمان بعضهم. ونحن نعتقد أن الصحابة ليسوا جميعاً على درجة واحدة، فيهم الذي لا بد أن يُقتدى به، وفيهم الذي لا بد أن يُؤخذ منه، ومنهم من آمن، ومنهم من كفر، وفيهم المنافقون .. وهو صريح القرآن. وهذا وغيره يدعونا إلى أن نضع عدالة الصحابة في الميزان.

نظرية عدالة الصحابة:

لقد احتلت هذه النظرية مساحةً واسعةً في الساحة العقديّة والفكرية والتشريعية، بل ملأت التاريخ أيضاً، كما أنها شغلت أقلام وأذهان الناس كثيراً، حتى باتت تعرف بين جمهور المسلمين بنظرية عدالة الصحابة. وسنبحثها في محاور:

من هم الصحابة؟

ما الدليل على عدالتهم؟

ما الدليل على أنهم كلّهم عدول؟

ما الميزان الذي يميّز به الصحابي عن غيره؟

فهنا محاور عديدة، ولكن في البدء أين تكمن أهمية بحث نظرية عدالة الصحابة؟

في مثل هذا الوقت، يعني ما الأهمية الخاصة؟
في مدرسة الصحابة بمختلف اتجاهاتها الفكرية والعقدية والسياسية

وغيرها، تعني نظرية عدالة الصحابة أنهم جميعاً عدول من غير أن يستثنى منهم أحد.

أما أهمية هذا البحث، فإنها تتأتى من أنّ هذه النظرية وهي عدالة الصحابة، تمثل المرجعية الأساسية في مدرسة الصحابة لفهم دين الله، سواء كان على مستوى القرآن، أو على مستوى السنّة النبوية، ففهمهم للقرآن الكريم يمرّ من خلال فهم الصحابة، ومعرفتهم للسنّة هو الآخر يمرّ من خلال الصحابة، فهي تشكل عمقاً وركناً أساسياً في هذه المدرسة.

فمن باب التنظير والتشبيه، وحتى أقرب هذه المسألة إلى ذهن القارئ، أنّ نظرية عدالة الصحابة في مدرسة الصحابة بمختلف اتجاهاتها؛ بُعدها أثرها، أهميتها، ركنيتها، كنظرية الإمامة في مدرسة أهل البيت (عليهم أفضل الصلاة والسلام) كيف نحن نعتقد بأنّ فهم القرآن وفهم السنّة، وبالتالي فهم الدين بشكل عام، لا يكون إلّا من خلال الأئمة المعصومين الذين نعتقد بعصمتهم. فالصحابة عندهم بدل الأئمة المعصومين عندنا. ولا أقول: إنهم أعطوا العصمة لهم؛ لأنهم يصرحون أنهم لا يقولون بعصمتهم. نعم، قالوا بعدالتهم، والعدالة هي أنزل من العصمة بمراتب. فهم من الناحية النظرية، يصرحون أنّ جميع الصحابة عدول، ولكنه أيضاً يعتقدون بأنهم قد يخطئون، قد يشتهون، قد ينسون، إلى غير ذلك. وهذا هو الفارق الأساسي بين ما نحن نعتقد في أئمة أهل البيت وبين ما يعتقدونه في الصحابة، ولكنهم من الناحية الواقعية والعملية تعاملوا مع الصحابة تعامل العصمة، تعامل المعصوم؛ ولذا وجدت عندهم نظرية تسمى بمذهب الصحابي، فمن الناحية الأصولية أهل الاختصاص عندهم

يميزون بين سنّة الصحابي وبين مذهب الصحابي:

مرادهم من سنّة الصحابي؛ ما ينقله عن الرسول ﷺ.

أما مرادهم من مذهب الصحابي؛ فهو ما يجتهد به الصحابي ويقوله من غير أن يسند كلامه إلى الرسول الأعظم ﷺ. وقد ذهب بعضهم إلى حجية سنّة الصحابي، بل ذهبوا حتى إلى حجية مذهب الصحابي، وهذا يكشف عن أنهم تعاملوا معهم من الناحية العملية والواقعية تعامل العصمة، وإن كانوا من الناحية النظرية يقولون: إنهم لا يعتقدون بعصمة أي صحابي حتى لو كان هذا الصحابي علياً أمير المؤمنين (عليه أفضل الصلاة والسلام).

أما حديث «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»

فهم - وللصدق والإنصاف - يعتبرونه من الضعاف ولا يعتمدونه... وباليات أنهم يتحلّون بالصدق والإنصاف والتثبت عندما ينقلون عن مدرسة أهل البيت عليه السلام، وليعرفوا أن كثيراً مما ينقلونه عن هذه المدرسة لا أساس له.

إذن فأهمية البحث تكمن في هذا الركن الأساسي في مدرسة الصحابة، وهو المرجعية الأساسية لفهم الدين، فإذا استطعنا أن نتبين عدم صحة هذه النظرية، فالبعد النظري في هذه المدرسة وهو المرجعية الأساسية لفهم الدين سينهار، وبانهيار هذه النظرية تنهار كل مدرسة الصحابة؛ لأنّ فهمهم للدين قائم على أساس نظرية عدالة الصحابة جميعاً، فتفسير القرآن والسنة والحلال والحرام، وكل الأمور عقديّة كانت أو إيمانية أو تشريعية، لا بد أن تؤخذ من الكتاب والسنة، وطريقهم إلى الكتاب والسنة

يمرُّ من قناة الصحابة في الأعم الأغلب. علماً بأن نظرية الصحابة لا تعتقد بالعقل ولا تعتقد بحجته، فإذا ثبت أن هذه النظرية لا أساس لها لا قرآناً ولا على مستوى سنة رسول الله ﷺ عند ذلك لا نحتاج أن ندخل في تفاصيل المناقشة في مدرسة الصحابة، بل تنهار النظرية بطبيعتها بأساسها، كما لو انهارت عندنا نحن في مدرسة أهل البيت مسألة الإمامة، فإن كثيراً من الأمور العقدية والحلال والحرام أيضاً تنهار بانهارها، فمثلاً الحلال والحرام وما يبينه أئمة أهل البيت ليس من عند أنفسهم، وإنما هو رواية عن رسول الله ﷺ وهناك روايات كثيرة أكدت على هذه الحقيقة أن حديثي حديث أبي وحديث أبي حديث أبيه إلى أن يصل إلى رسول الله ﷺ فحديثه حديث جبرائيل، وحديث جبرائيل حديث الله سبحانه وتعالى.

إذن نفس هذه الموقعية والأهمية الموجودة للإمامة في مدرسة أهل البيت، نجد نظيراً لها في مدرسة الصحابة. أعطي هذا الموقع هذا الدور؛ بعبارة أخرى أن مدرسة الصحابة ومدرسة الخلفاء الثلاثة الأول والثاني والثالث ومن جاء بعدهم من الحكم الأموي والعباسي، كلهم حاولوا بما أوتوا من قوة أن يجدوا أساساً نظرياً لأمر يكون بديلاً عن أهل البيت (عليهم أفضل الصلاة والسلام) ولذا حاولوا:

أولاً: أن يُقصوهم سياسياً كما حصل بعد رسول الله ﷺ .

وثانياً: أن يبعدهم عن المرجعية الدينية بمختلف الأساليب.

وثالثاً: أن يستبدلوا مرجعيتهم (عليهم أفضل الصلاة والسلام) بمرجعية عدالة الصحابة جميعاً.

إذن أنا أتصور من الناحية العلمية، ومن الناحية العقدية، ومن الناحية

المعرفية أن نظرية عدالة الصحابة في مدرسة الصحابة، ونظرية الإمامة في مدرسة أهل البيت، تشكّلان عنصريين أساسيين في هاتين المدرستين، فإن ثبتت تلك فالحق معهم، وإن ثبتت هذه فالحق معها، وتنهار الأخرى. ومن هنا تأتي أهمية البحث في نظرية عدالة الصحابة.

فمن هو الصحابي؟

في المقدمة لابد أن أقول في كلمة واحدة وبشكل واضح وصريح، بل وبعنوان التحدي العلمي: لم يرد عنوان الصحابي أو الصحابة أو الصحبة لا في القرآن، ولا في حديث لرسول الله ﷺ متفق عليه بين الفريقين.. نعم هناك عشرات الموارد التي فيها أصحاب وفيها صاحب.. وسنتوفر على ذلك في محله: أن هذا اللفظ استعمل قرآنياً، فهل أريد منه المعنى اللغوي، أو أريد منه المعنى الاصطلاحي، الذي تصطاح عليه مدرسة الصحابة؟ أما في حديث رسول الله ﷺ، فقد ورد في البخاري ومسلم ومسانيد ومجامع أخرى: «أصحابي كالنجوم..»، «من آذى أصحابي فقد آذاني». إلا أن هذه الروايات ليست حجة علينا؛ لأننا قلنا في أول هذه الأبحاث: إننا نحاول أن نأتي بروايات متفق عليها بين علماء المسلمين حتى تكون مصداقاً لقوله ﷺ: «لا تجتمع أمتي على ضلالة» وهذا بحثه سيأتي.

من هنا سأبين أننا عندما نأتي إلى تعريف الصحابي بحسب الاصطلاح أو الصحبة أو الأصحاب، نجد أن كل من عرّف الصحابي والصحبة اصطلاحاً، لم يستند فيه لا إلى آية قرآنية، ولا إلى حديث من رسول الله ﷺ.

نعم هم أعطوا تعريفاً، أما هذا التعريف ما هو مستنده؟ ما هو أساسه؟

إلى أي شيء استندوا في تعريفهم؟

نعم في القرآن الكريم، ورد المهاجرون، و ورد الأنصار، و وردت الأمة، ولكن هذه المفردات، لا علاقة لها بالصحابي والصحبة والأصحاب.

وفي حديث رسول الله ﷺ ورد أصحابي، افترضوا كالنجوم، ولكنه لم يأت عن رسول الله ﷺ حديث يعرف به ما هو المقصود بالصحابي.

إذن كل هذه التعريفات، التي سوف نقرأها هي اجتهادات من المتأخرين في القرنين الرابع و الخامس.

ففيما يتعلق بتعريف الصحابي بحسب الاصطلاح الموجود عندهم، أشير إلى مصدرين أساسيين في هذا المجال:

المصدر الأول:

أسد الغابة في معرفة الصحابة لعزالدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري (ت ٦٣٠) من الهجرة، ١٢ تحت عنوان فصل: نذكر فيه من يطلق عليه اسم الصحبة:

قال الإمام أبو بكر أحمد بن علي الحافظ بإسناده عن سعيد بن المسيب أنه قال: الصحابة لا نعدهم، إلا من أقام مع رسول الله سنة أو سنتين، وغزا معه غزوة أو غزوتين.

قال الواقدي: ورأينا أهل العلم يقولون: كل من رأى رسول الله ﷺ وقد أدرك الحلم فأسلم، وعقل أمر الدين ورضيه، فهو عندنا ممن صحب رسول الله ﷺ ولو ساعة من نهار.

وقال أحمد بن حنبل: أصحاب رسول الله ﷺ كل من صحبه شهراً أو

يوماً أو ساعة أو رآه.

وقال محمد بن إسماعيل البخاري: من صحب رسول الله ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه.

وقال القاضي أبو بكر محمد بن الطيب: لا خلاف بين أهل اللغة في أن الصحابي مشتق من الصحبة، وأنه ليس مشتقاً على قدر خصوص منها، بل هو جار على كل من صحب قليلاً كان أو كثيراً، وكذلك جميع الأسماء المشتقة من الأفعال؛ ولذلك يقال: صحبت فلاناً حولاً وشهراً ويوماً وساعةً، فيوقع اسم الصحبة لقليل ما يقع عليه منها وكثيره.

وقال أبو حامد الغزالي: لا يطلق اسم الصحبة إلا على من صحبه، ثم يكفي في الاسم من حيث الوضع الصحبة ولو ساعة، ولكن العرف يخصه بمن كثرت صحبته.

إلى هنا اتضح أن كل هذه التعريفات، وتعريفات أخرى سأشير إليها، لا تذكر دليلاً لا من القرآن ولا من السنة، فهي خالية من أي مستند، ولا تخرج عن كونها اجتهادات.

المصدر الثاني:

الإصابة في معرفة الصحابة، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ من الهجرة)؛ ١٢ تحت عنوان في مقدمة المؤلف: الفصل الأول في تعريف الصحابة.

قال في تعريف الصحابي: وأصح ما وقفت عليه من ذلك: أن الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام.

فيدخل «من لقيه، من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالس، ومن لم يره لعارض كالعمى». أيضاً يعدّ صحابياً، ثم يدخل في بيان أنه هل يشمل هذا التعريف الجن أو لا يشمل الجن؟

فيصرحون بأنّ الجن أيضاً من أصحاب رسول الله ﷺ ولذا ينقل - وهذا عجيب - عن ابن حزم في كتاب الأفضية من الحلى يقول: «من ادعى الإجماع فقد كذب على الأمة، فإن الله تعالى قد أعلمنا أن نفراً من الجن آمنوا وسمعوا القرآن من النبي فهم صحابة فضلاء، فمن أين للمدعي إجماع أولئك؟».

فالإجماع لا بد أن يكون من أمة الجن والإنس، ومن يستطيع أن يتعرف على رأي الجن؟!

ثم يدخل في بحث مفصل: هل الملائكة يدخلون أو لا يدخلون؟ ثم يذكر بحثاً آخر وهو: هل يشمل من مات على الإسلام، من لقيه مؤمناً به ثم ارتد ومات على ردّه؟ يقول: لا، هذا ليس صحابياً، أما من كان مسلماً ثم صار كافراً ثم عاد إلى الإسلام ولم يره، يقول: أيضاً يكون من الصحابة، إلى أن يقول: وهذا التعريف مبني على الأصح المختار عند المحققين كالبخاري وشيخه أحمد بن حنبل ومن تبعهما، ووراء ذلك أقوال أخرى شاذة.

إذن القول المشهور والمحقق عند هؤلاء الأعلام جميعاً، هو القول الأخير: «أنه كل من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام» حتى ولو رآه وهو ميت. أي أنّ النبي حتى وإن كان على فراش الموت لم يدفن بعد، فمن رآه صار صحابياً. فنفس هذه الرؤية تجعله من الصحابة. وبالتالي يتضح من هذا

أن عدد الصحابة ليس له حدٌ. فكل الذين آمنوا برسول الله ﷺ وأسلموا على يده ﷺ فهم صحابة، إلا من لم يأت إلى المدينة، ولم ير رسول الله ﷺ. ولذا الجزري يقول: «وأصحاب رسول الله على ما شرطوه كثيرون، لا يمكن عدّهم. فإن رسول الله ﷺ شهد حينئذٍ ومعه اثنا عشر ألفاً سوى الأتباع والنساء» فقط الرجال كانوا اثني عشر ألفاً، فإذا حسبت النساء، يصلون إلى العشرين أو الثلاثين أو الأربعين ألفاً.

«وجاء إليه «هوازن» مسلمين، فاستنقذوا حريمهم وأولادهم، وترك مكة مملوءة نساءً، وكذلك المدينة أيضاً، وكل من اجتاز به من قبائل العرب كانوا مسلمين، فهؤلاء كلهم لهم صحبة». وقد شهد معه معركة تبوك من الخلق الكثير مالا يحصيه ديوان، وكذلك حجة الوداع وكلهم له صحبة، ولم يذكروا إلا هذا القدر وهو سبعة آلاف وسبعمئة وثلاثة من الأصحاب رجالاً ونساءً وأطفالاً وشيوخاً، هؤلاء الذين أحصينا هم هؤلاء الذين وجدنا أسماءهم، ولم يذكروا إلا هذا القدر، إذن الصحابي: كل من رأى رسول الله ﷺ ولو كان الرسول ﷺ على فراش الموت، ولو لم يغزو معه، ولو لم يخرج معه ولو ولو... .

الخطورة!

فما هو الأمر الخطير المترتب على ذلك؟

أقول: إذا كان كل همهم أن يثبتوا أن هذا الشخص صحابي، لا محذور فيه. حتى وإن لم ير رسول الله ﷺ حياً بل رآه ميتاً، فلا مشكلة في هذا، ولكن المشكلة والخطورة تكمن فيما ترتبه مدرسة الصحابة على الصحبة.

الخطورة تكمن في أنه لو لم يرَ رسول الله ﷺ ولم يتعلم من رسول الله ﷺ ولم يجالسهم ولم... وبمجرد أن رآه ولو على فراش الموت فهو من الصحابة العدول الثقات الذين يدخلون الجنة!!!

أقوالهم في ذلك:

* قال ابن حجر العسقلاني: «اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول، ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة»^{١٤}

إذن القضية إجماعية، لا خلاف فيها في مدرسة الصحابة بمختلف اتجاهاتها، بمجرد أن رأى رسول الله ﷺ صار عدلاً، وليس فقط صار عدلاً، بل لو فعل ما فعل، لا تسقط عدالته أبداً، ولو قتل ما قتل لا تسقط عدالته، حتى لو قتل الحسين بن علي، فهو من الصحابة العدول، لو خرج على إمام زمانه كما خرج معاوية على الخليفة الرابع على حد اصطلاحهم لا تسقط عدالته، هو اجتهد فأخطأ. ولكن الغريب أنه من يخرج على الخليفة الأول يكون كافراً ومرتداً، وتسمى حروب الردة، ولكنه من يخرج على الخليفة الرابع علي، يسمى مجتهداً!!!

فهم قد فرقوا حتى بين الخلفاء، حتى فيمن جعلوه هم بأنفسهم خليفة رابعاً، وهم يقولون: نحن لا نفرق بينهم، كيف لا تفرقون؟! أمّن الإنصاف أنه من يخرج على الخليفة الأول يكون مرتداً وكافراً وخارجاً عن الدين ويُقتل ويُذبح، أما من يخرج على الخليفة الرابع، فيعدّ مجتهداً... وهذه عبارات ابن كثير وغيره:

* قال ابن كثير في مقدمة الكتاب (جامع المسانيد و السنن)

عاشراً: رأيه في علي ومعاوية، بعد أن يقول: «إن أصحاب علي أدنى الطائفتين إلى الحق»^{١٥} مراده أقرب الطائفتين، فالمعركة بين علي ومعاوية، كان علي فيها أقرب للحق ومعاوية أبعد. أي أن معاوية على حق أيضاً، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، فالقضية ليست قضية رأي ابن كثير، أن علياً هو المصيب، وإن كان معاوية مجتهداً، وهو مأجور إن شاء الله، ولكن علي هو الإمام فله أجران، كما ثبت في صحيح البخاري من حديث عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب، فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد».

فلماذا لا تقولون لمن خرج على أبي بكر: إنه اجتهد أيضاً، وقد كان بعضهم من الصحابة، وبالتالي فهو صحابي اجتهد فأخطأ؟ لماذا صار كافراً؟ لماذا صار مرتدّاً؟ أما معاوية في موقفه ضد علي، فقد أصبح مجتهداً وله أجر!

أقول قولي هذا للمنصفين، لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، وإلا الذين على آذانهم وقر، هذا الكلام لا ينفع معهم، أولئك الذين لهم قلوب لا يفقهون بها، أولئك في الواقع كالأنعام بل هم أضل، أولئك الذين على قلوبهم غطاء وعلى سمعهم ختم، وعلى أبصارهم غشاوة، أنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون.

ثم لماذا عندما تأتون باسم معاوية، تقولون: أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان (رضي الله عنه) ولكن لم أسمع أحداً منكم عندما يأتي إلى الخليفة علي بن أبي طالب يقول: أمير المؤمنين علي بن أبي طالب؟ ما الذي في قلوبكم على علي بن أبي طالب؟ أين المشكلة؟ لماذا عندما

تذكرون اسم علي لا تقولون أمير المؤمنين؟ لماذا عندما تقولون: الخليفة الأول، والخليفة أمير المؤمنين فلان، بل حتى عندما يصل الأمر إلى معاوية تقولون: أمير المؤمنين معاوية، بل حتى يصل الأمر إلى من قتل الحسين ابن بنت رسول الله، تقولون أمير المؤمنين يزيد، ولكنه عندما تصلون إلى علي، تقولون: علي، لماذا؟ أين أدبكم، الذي يجب أن يكون مع الجميع؟ والحديث ذو شجون!

الضابط، ومن آمن به:

نعود إلى معرفة الضابط، الذي على أساسه نعدُّ أن هذا الإنسان صحابي أو ليس بصحابي:

والضابط هو: «من لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام». فيدخل فيمن لقيه ﷺ، من طالت مجالسته أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالس، ومن لم يره لعارض كالعمى...»^{١٦}

إذن فكل من لقي النبي ﷺ ورآه وهو على الإسلام وآمن به، فهو صحابي، ولو كان للحظة واحدة فضلاً عن أن يكون معه لساعة أو لشهر أو لسنة أو لسنين... بعبارة أخرى سواء لازمه أو لم يلازمه، نقل عنه حديثاً أو لم ينقل عنه حديثاً، غزا مع الرسول ﷺ أو لم يغز معه... وفي عبارة الحاكم النيسابوري أنه يشمل حتى الصبيان والأطفال الذين رأوه في عام الفتح.

وعن هذا التعريف، يقول ابن حجر:

«وهذا التعريف مبنيٌّ على الأصح المختار عند المحققين كالبخاري وشيخه

الملك هو ذا الشورى

أحمد بن حنبل ومن تبعهما»^{١٧}.

إذن هو يعتقد أنّ الرأي التحقيقي هو هذا الرأي الذي يسع جميع من رأى النبي ﷺ... وهذا يكشف على أنه يوجد قول آخر في هذه المسألة، ولكن المختار عند ابن حجر هذا، وهو الأصح عند المحققين كما يعبر عنه، وهذا يعني أنّ هناك قولاً صحيحاً؛ وهنا أشير إلى بعض أسماء الأعلام من الذين آمنوا بهذا الضابط:

البخاري (ت ٢٥٦ من الهجرة) في أحد قوليّه، ويوجد له ضابط آخر، ولكن المشهور عنه هو هذا الضابط الذي أشرنا إليه.

أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ من الهجرة) في قول له.

الحاكم النيسابوري، صاحب المستدرک على الصحيحين.

ابن الصلاح (ت ٦٤٣ من الهجرة) في مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: بنت الشاطئ.

ابن الحاجب (ت ٦٤٦ من الهجرة).

الإمام ابن كثير (ت ٧٤٤ من الهجرة).

ابن الوزير (ت ٨٤٢ من الهجرة).

الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ من الهجرة).

الصنعاني (ت ١١٨٧ من الهجرة).

هذه خلاصة ما أشرنا إليه من النظرية، ويعدون النظريات الأخرى في ضابط الصحابي ومعرفة الصحابي من الأقوال الشاذة، كما يذكر في الإصابة «ووراء ذلك أقوال أخرى شاذة».

ولا بدّ لي من أن أشير إلى أن هناك جملة من أعلام مدرسة الصحابة

على اختلاف في الضوابط التي ذكروها، لا يقبلون هذه الدائرة الواسعة لمعرفة الصحابي، وإنما يضيّقون الدائرة، فعلى سبيل المثال، بعضهم يقول: لا يعدُّ صحابياً إلا من وصف بأحد أوصاف أربعة، وهي: من طالت مجالسته أو حفظت روايته، أو ضبط أنه غزا معه ﷺ أو استشهد بين يديه. فأدخلوا بعض القيود وضيّقوا من دائرة الصحابة، إلا أنّ النظرية أو النتائج المترتبة لا فرق فيها.

و أشير إلى بعض الأعلام حتى يتضح بأن ما ذهبوا إليه من أقوال، ليست أقوالاً شاذة، كما يقول في الإصابة، فمن هؤلاء:

أنس بن مالك (ت ٩٢ هـ)؛ جابر بن عبدالله (ت ٨٧ هـ)؛ سعيد بن المسيب (ت ٩٤ هـ)؛ معاوية بن قرة المزني (ت ١١٣ هـ)؛ الواقدي (ت ٢٠٧ هـ)؛ يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ)؛ أبوحاتم، العجلي (ت ٢٦١ هـ)؛ أبو زرعة؛ الباقلائي؛ الماوردي؛ ابن عبد البر في بعض أقواله؛ المازري؛ والبعوي؛ وابن الجوزي؛ وابن العباد الحنبلي؛ واللكنهوي؛ وجملة من أعلام المسلمين، لا يوافقون على الضابط الذي ذكر على سعته الواسعة، نعم يختلفون فيما بينهم في القيود وفي الشروط التي يضعونها للصحابي.

ولذا قال ابن عبد البر في مقدمة كتاب الاستيعاب في معرفة الأصحاب، عندما يأتي إلى ضابط معرفة الصحابي، وتحت عنوان: من هو الصحابي، يقول: الصحابي عند علماء الأصول... والصحابي عند علماء الحديث... ١٨.

وهذا يكشف عن أنه يوجد اختلاف في تعريف الصحابي، فمنهم من قال: هو من طالت مجالسته، ومنهم من قال: هو من ظهرت صحبته

لرسول الله ﷺ وهو قول شيوخ المعتزلة، ومن قال : هو من أكثر مجالسته... ومنهم من قال كابن الصلاح حكاية عن أبي المظفر السمعاني أنه قال: «أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابة على كل من روى عنه حديثاً أو كلمة، ويتوسعون حتى يعدّ من رآه رؤية من الصحابة...». أي بمجرد أن يراه يكون من الصحابة.^{١٩}

هذا وإنني لم استقرئ جميع علماء المسلمين حتى أرى من يقبل القول الأول أو الثاني، أو الضابط الأول أو الثاني. المهم هاتان نظريتان في ضابط معرفة الصحابي، ولا يختلفان إلا في السعة والضيقة، فالضابط الأول أوسع من الضابط الثاني.. ولكن ما نسمعه وما نشاهده أنهم يأخذون بالأول، والذي هو رأي جملة من المحققين، وخصوصاً في مدرسة السلفية الحديثة وبالذات عند الشيخ ابن تيمية، ولعلّ له رأي آخر، ولكن السلفية الحديثة تؤمن بهذا الاتجاه الذي أشرنا إليه.

وأنا عندما أقول: السلفية الحديثة تؤمن بهذا الاتجاه، لا يأتي قائل ويقول: إنّ فلاناً لا يقول بهذا القول...، فأنا أتكلم بشكل عام، وأتكلم عن الأعلام، أتكلم عن المدرسة لا عن الأفراد.

طبقاتهم أو مراتبهم:

أما مراتبهم، فنجدها في كتاب معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري - وللعلم أن هناك اختلافاً في طبقات الصحابة - يذكر أنّ أولهم: قوم أسلموا بمكة، كالخلفاء الراشدين. الطبقة الثانية: أصحاب دار الندوة.

الطبقة الثالثة: المهاجرة إلى الحبشة.
الطبقة الرابعة: الذين بايعوا النبي ﷺ عند العقبة.
الطبقة الخامسة: أصحاب العقبة الثانية.
الطبقة السادسة: أول المهاجرين، الذين وصلوا إلى رسول الله ﷺ وهو بقباء.
الطبقة السابعة: أهل بدر.
الطبقة الثامنة: الذين هاجروا بين بدر والحديبية.
الطبقة التاسعة: أهل بيعة الرضوان.
الطبقة العاشرة: المهاجرة بين الحديبية والفتح كخالد بن الوليد وعمرو بن العاص.
الطبقة الحادية عشرة: هم الذين أسلموا يوم الفتح.
الطبقة الثانية عشرة: صبيان وأطفال رأوا رسول الله ﷺ يوم الفتح، وفي حجة الوداع وغيرها.^{٢٠}
هؤلاء هم طبقات الصحابة، وحتى الصبيان والأطفال الذين رأوه يوم الفتح أيضاً فهم مشمولون بطبقات الصحابة.
وفي كلمات ابن سعد وغيره أنّ الصحابة خمس طبقات، وبعض يقول: سبع طبقات، وبعض آخر يقول: خمس عشرة طبقةً.
فيما الخطيب البغدادي يقول: سبع عشرة طبقةً.
وكلّ هذا لا يؤثر على حديثنا.

عدالتهم:

فعلى كلتا النظريتين الأولى أو الثانية في تعريف الصحابي، من ثبت

أنه رأى النبي فقط وبأي طريق ثبت هذا، تثبت له العدالة المصطلحة في الأبحاث الفقهية، هذا على مستوى هذه الدنيا وهذه النشأة، ويثبت أنه من أهل الجنة قطعاً وجزماً على مستوى النشأة الآخرة. وهذا هو المفصل الذي يفصل مدرسة أهل البيت عليه السلام عن مدرسة الصحابة في تقييم الصحابة، وهذه هي نقطة الافتراق الأساسية بين مدرسة الصحابة وبين مدرسة أهل البيت. فبمجرد أنه صحابي فهو عادل عدالة تامة أولاً، وهو من أهل الجنة بلا شك ولا ريب ثانياً.

وإليك كلمات كبار علماء مدرسة الصحابة:

* قال محمد بن عبد البر القرطبي: «وهم صحابته الخواريون الذين وعوها، وأدوها ناصحين محسنين، حتى كمل بما نقلوه الدين، وثبتت بهم حجة الله تعالى على المسلمين، فهم خير القرون، وخير أمة أخرجت للناس، وقد أثنى الله عز وجل عليهم، ورضي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهم، ثبتت عدالة جميعهم بثناء الله عز وجل عليهم، وثناء رسوله عليه السلام، ولا أعدل ممن ارتضاه الله لصحبة نبيه ونصرته، ولا تزكية أفضل من ذلك، ولا تعديل أكمل منه؛ قال الله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ...﴾» ٢١.

فقط في هذه الآية: ﴿... وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ...﴾ فإين هذه الآية من الصحابة؟ أين عنوان الصحابة من عنوان ﴿... وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ...﴾؟ أين المعية؟ أنتم تقولون: ليس بالضرورة أنه غزا أو لو يغزو معه، جالسه أو لم يجالسه، فيما الآية تقول: ﴿... وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ...﴾

رُحَمَاءَ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكْعًا سُجَّدًا... ﴿٥٢﴾

هذا مثل الذين معه أشداء على الكفار، فهو ليس مثل الصحابة. ولو كانت الآية تتكلم عن الصحابة لكان الكلام تاماً.

* قال الخطيب البغدادي في الكفاية، مبوراً على عدالتهم: «ما جاء في تعديل الله ورسوله للصحابة، وأنه لا يحتاج إلى سؤال عنهم، وإنما يجب فيمن دونهم، كل حديث اتصل إسناده بين من رواه وبين النبي ﷺ، لم يلزم العمل به، إلا بعد ثبوت عدالة رجاله، ويجب النظر في أحوالهم سوى الصحابي، الذي رفعه إلى رسول الله ﷺ لأن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم، وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم في نص القرآن، والأخبار في هذا المعنى تتسع، وكلها مطابقة لما ورد في نص القرآن، وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة والقطع على تعديلهم ونزاهتهم، فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله تعالى لهم، المطلع على بواطنهم إلى تعديل أحد من الخلق لهم». ٢٢

إذن فلا يحق لأحد أن يسأل عن صحابي أنه جيد أو لا، بل ليس من حق أحد أن يسأل عن عدله وجرحه أبداً؛ فالصحابة كلهم مطهرون، هذا الذي قلته: إنهم من الناحية العملية يتعاملون مع الصحابة تعامل معصوم، وإن كانوا من الناحية النظرية يقولون: لا.

نعم لك أن تسأل عمن هم دون الصحابة.

هذه نظرية الصحابة. فهم يريدون أن يرتبوا هذه النتيجة الخطيرة العقائدية والعملية حتى على من جاء ووقف وراء رسول الله ﷺ، أو جاء وراءه في المسجد فصلى خلفه من بعيد، صار عدلاً، صار طاهراً، مئة عنوان

وعنوان يثبتونه لهؤلاء! والغريب نحن عندما ندعي هذه العناوين من الطهارة والنزاهة والصدق وغيرها في عليّ عليه السلام وأولاد عليّ عليه السلام، يقولون من أين ذلك؟ أفي القرآن؟ هذه مغالاة! مع أنه ورد في عليّ عليه السلام وأهل بيته عليه السلام ما لم يرد في أحد من العالمين. وأمامكم حديث الثقلين المتواتر بين علماء المسلمين، وهو يمدح علياً عليه السلام، أيوجد عندهم حديث واحد متواتر بين علماء المسلمين يمدح صحابياً غير علي (عليه أفضل الصلاة والسلام) أتحتدي، وهنا موضع التحدي العلمي؟ وعندما لا ندخل في سجل معهم، لا لأننا لا نستطيع أن نجيب، بل لأننا نريد أن نبقي هذا الدفين على مدفونته ولا نخرجه، ولكن عندما يضطروننا لذلك، نظهره لهم.

* قال ابن الأثير: «ولأن السنن التي عليها مدار تفصيل الأحكام ومعرفة الحلال والحرام إلى غير ذلك من أمور الدين، إنما ثبتت بعد معرفة رجال أسانيدها ورواتها، وأولهم والمقدم عليهم أصحاب رسول الله، فإذا جهلهم الإنسان، كان بغيرهم أشد جهلاً وأعظم إنكاراً، فينبغي أن يعرفوا بأنسابهم وأحوالهم، هم وغيرهم من الرواة حتى يصح العمل بما رواه الثقات منهم، وتقوم به الحجة؛ والصحابة يشاركون سائر الرواة في جميع ذلك، إلا في الجرح والتعديل، فإنهم كلهم عدول لا يتطرق إليهم الجرح والتعديل...» ٢٣.

إذن فلا يحق لأحد أن يجرح صحابياً، وليس له أن يسأل عن دليل عدالته؛ فهناك ملازمة بين كونه صحابياً وبين كونه عادلاً، فإنهم كلهم عدول لا يتطرق إليهم الجرح؛ لأن الله عز وجل زكاهم وعدلهم وأيضاً رسوله ﷺ فمن الناحية العملية يتعاملون مع الصحابة تعاملهم مع المعصوم، وذلك

مشهور عندهم وعبارتهم واضحة في هذا الخصوص: «اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول، ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة». إذن بمجرد أن تسأل عن عدالة صحابي، فأنت من المبتدعة، ومن شذوذ المبتدعة، ثم يستدل بكلام الخطيب في الكفاية يقول: «وقد ذكر الخطيب في الكفاية فصلاً نفيساً في ذلك، فقال: عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم».

فليسوا فقط هم عدول وإنما مطهرون. واستدلالات الخطيب في الكفاية هي:

قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾.

عجيب، وهل هناك ترادف بين الأمة والصحابة؟! أنا لا أعلم من أين جاء هذا التفسير المعوج والسقيم؛ أن الأمة المذكورة في الآية تعني الصحابة. الآية تتكلم عن أمة محمد ﷺ فلماذا تقولون: إن المراد بها صحابة رسول الله ﷺ؟ وهل انتهت الأمة وتوقفت عند ذلك العصر، وعند الصحابة؟ فعنوان الأمة أعم من الصحابة.

قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾.

طبيعي ﴿أُمَّةً وَسَطًا﴾ إن شاء الله تعالى، ولكن ما علاقتها بالصحابة؟ لقد ذكرت بشكل واضح وصريح، وأعيد أنني أتحدى كل مدرسة الصحابة أن يأتوا بآية من القرآن الكريم تتكلم عن الصحابة بالمعنى المصطلح عليه في كلمات علمائهم، نعم وردت الصحبة بالمعنى اللغوي، أما الصحبة بمعنى صحابة رسول الله ﷺ فلم ترد. وقد يقول قائل: إذن ماذا تقول في المهاجرين؟

نقول: نعم نحن أيضاً نقبل المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان، ولكن الكلام عن عنوان الصحابة المصطلح، هذا العنوان لم يرد، ونحن لابد أن ندور في القرآن مدار الهجرة، مدار النصر، مدار التبعية، لا مدار الصحبة والصحابة بهذا المعنى: «ومن رآه فقط».

وقد يقول لنا قائل: إذن ماذا تقول في قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَخْزَنُ﴾؟

نقول: إنَّ المراد من صاحبه هنا، هل هو المعنى المصطلح للصحابي أو المعنى اللغوي؟ فقد استعمل القرآن هذه المفردة في أكثر من تسعين مورداً، لكنه لم يتعرض للمعنى الاصطلاحي الذي يقوله هؤلاء الأعلام من مدرسة الصحابة.

وقد يقول لنا قائل: ماذا تقولون عن هذه الآيات:

﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾؟

نقول: هذه الآية تتحدث عن المؤمنين الذين يبايعون تحت الشجرة، فما علاقتها بالصحابة؟

وعن: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾؟

نقول: هذه الآية أيضاً تتكلم عن المهاجرين والأنصار والتابعين، لا عن عنوان الصحابة؛ ولا يوجد ترادف بين عنوان الصحابة وعنوان المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، فعنوان الصحابة أعم من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان.

وعن: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾؟

نقول: نعم التابعة لرسول الله ﷺ ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾.

وهكذا عشرات الآيات التي وقفوا عندها، ولا دلالة فيها على الصحابة بالمعنى المصطلح، وسيأتي بحثها إن شاء الله تعالى. هذا هو الأمر الأول.

أما الأمر الثاني: فهو أنهم ذهبوا إلى أنَّ من كان صحابياً، فهو من أهل الجنة في الآخرة بلا ريب ولا شك، فالصحابه كلهم من أهل الجنة قطعاً. لا أنَّ مآلهم إلى الجنة، بل أساساً لا يدخل أي واحد منهم إلى النار، فعل ما فعل، فأمره إلى الجنة حتى لو قتل خليفة من الخلفاء الأربعة، حتى لو حارب المسلمين، حتى لو قتل الحسن والحسين.

فماذا يفعلون بالفئة الباغية التي خرجت على علي عليه السلام في صفين، والحديث النبوي: «يا عمار تقتلك الفئة الباغية» وكان عمار مع علي عليه السلام، وهم يصرحون أنَّ هذا الحديث لا مجال للإنكار والشك فيه؟ أ يكون الباغي من أهل الجنة؟ ولكنهم يقولون: اجتهد فأخطأ.

إذن تبين أنَّ الصحابي له أن يفعل ما يشاء، وإن كان باغياً، وإن كان فاسقاً، وإن كان شارباً للخمر، وإن كان قاتلاً، وإن وإن عبّر ما تشاء، فهو من أهل الجنة.

ولذا انظروا الإصابة في تمييز الصحابة^{٢٤}: يقول أبو محمد بن حزم: «الصحابة كلهم من أهل الجنة قطعاً، قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾»^{٢٥}.

أقول: إنه وعد للمنفيين، لا وعد لكل الصحابة.

ثم يقول: «وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾»^{٢٦} فثبت أنَّ الجميع من أهل الجنة، وأنه لا يدخل أحد منهم النار...».

من هؤلاء؟ هم الصحابة. فالصحابي لا يدخل النار، وبعد ذلك يخرج منها مثلاً بشفاعة، ولا أنَّ ماله إلى الجنة، بل أساساً لا يصل إلى النار، ويدخل الجنة؛ لأنَّ رؤية رسول الله ﷺ عصمته من النار، هذا منطق مدرسة الصحابة. وكل ما أريده قليل من التدبر في هذه النظرية؛ ليحكم القارئ هل رؤية رسول الله ﷺ بما هي رؤية تعصم الإنسان من كل خطأ، وتضمن له الجنة؟!.

وقد يقول قائل منهم: إننا لا نقول بعصمة الصحابة، نقول: نعم، ولكنكم تقولون بعد التهم، أي أنهم لا يفعلون فعلاً بعمد، نعم قد يصدر منهم فعل خطأ، ولكنه في درجة من الدرجات أعطيتهم لهم العاصمية والعصمة، أنهم لا يكذبون، لا يقتلون، لا يزنون، لا يشربون الخمر، لا يسبون، لا يلعنون، إلى غير ذلك عمداء، وهذه درجة من درجات العاصمية، بل أكثر من ذلك، أنَّ الجميع من أهل الجنة، وأنه لا يدخل أحد منهم النار؛ لأنهم المخاطبون كما قلتم: «فثبت بالآية السابقة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾».

مع أنَّ هذه الآية والتي سبقتها لا علاقة لها بالصحابة، لا من قريب ولا من بعيد، وإذا كانت تشمل، فهي تشمل جماعة معينين من الصحابة، قبل الفتح وبعد الفتح، فالآيات ليست بصدد بيان عنوان الصحابة بالمعنى الذي أشار إليه أعلام مدرسة الصحابة.

﴿فَمَنْ نَكْتَفِئَمَا يَنْكُتْ عَلَى
نَفْسِهِ﴾ من أهل البيعة أنفسهم.
وكل هذه الآيات سنتعرض
لها واحدة واحدة، ونقرأ الآيات
التي سبقتها والآيات التي لحقتها،
ونتدبر في نفس الآيات القرآنية.

إذن فما هو مرادهم من العدالة؟

وهي مسألة مهمة، وأحيل المتابع
إلى كتاب (الصحبة والصحابة
بين الإطلاق اللغوي والتخصيص
الشرعي) مركز الدراسات
التاريخية في المملكة الأردنية،
تأليف حسن بن فرحان المالكي،
وهو من المعاصرين، ورجل فاضل
ومحقق باحث، وله كتابات متعددة
في هذا المجال.

في كتابه هذا يوجد عنوان مهم:
مفهوم عدالة الصحابة. يبين المراد
من العدالة لغةً واصطلاحاً في
مدرسة الصحابة، لا العدالة عندنا

في مدرسة أهل البيت عليهم السلام.

وهو يذكر اثني عشر تعريفاً لأعلام مدرسة الصحابة:

تعريف ابن الحاجب، وتعريف سعيد بن المسيب، وتعريف الإمام إبراهيم النخعي، وتعريف ابن المبارك، وتعريف الشافعي، وتعريف أبي بكر الباقلاني، وتعريف الخطيب البغدادي، وتعريف ابن الهمام، وتعريف القرافي، وتعريف الإمام أبي حامد الغزالي، وتعريف السبكي، وتعريف السيوطي، هذه هي تعاريف العدالة.

وأنا أقف عند تعريفين منها:

التعريف الأول:

في صفحة (٢٠٩) من هذا الكتاب، وهو تعريف الأصولي الأول ابن الحاجب، وهو من أشهر التعريفات كما يقول وهو كذلك؛ وهذا التعريف قريب من التعريف الذي يذكره جملة من علماء وأعلام مدرسة أهل البيت عليهم السلام.

فقد عرّف العدالة بقوله: «هي محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى والمروءة ليس معها بدعة، وتتحقق بالاجتناب الكبائر وترك الإصرار على الصغائر وبعض المباح كاللعب بالحمّام والاجتماع مع الأراذل والحرف الدنية مما لا يليق به ولا ضرورة».

وهذا يعني أنّ الإنسان لا يكون عادلاً إلا إذا اجتنب الكبائر، وترك الإصرار على الصغائر، بل أوسع من ذلك يقول ابن الحاجب: وبعض المباح أيضاً، لا فقط أنه إذا قام بذنب كبير فإنه يخل بعدالته، بل إذا

أصرَّ على الصغيرة يخل بعدالته، وإذا فعل بعض المباحات أيضاً يخل هذا بعدالته.

وأنا لا أقول هذه هي العصمة المصطلحة عندنا، ولكن هذه درجة من درجات العصمة، وإن كانت دائرة ضيقة. وكيف يكون عادلاً من كان باغياً وخارجاً على إمام زمانه؟!

شيء غريب هذا المنطق، يخرج على الخليفة المبايع له، وهو علي بن أبي طالب ويحاربه، ورسول الله ﷺ يعبر عنه بالفئة الباغية، ومع ذلك يقولون إنه يجتنب الكبائر والمباحات؛ كيف يكون هذا؟

التعريف الثاني:

وهو تعريف الباقلاني، يقول: العدالة المطلوبة في صفة الشاهد والمخبر هي العدالة الراجعة إلى استقامة دينه، وسلامة مذهبه، وسلامته من الفسق، وما يجري مجراه؛ مما اتفق - يعني بين أهل العلم - على أنه مبطل للعدالة من أفعال الجوارح والقلوب المنهي عنها. عجيب، فليس فقط أفعال الجوارح، بل أفعال الجوانح؛ الأفعال القلبية، أي بعض الذمائم، أو بعض الأمور المذمومة أخلاقياً أيضاً، لو ارتكبتها فهي تؤدي إلى سقوط عدالته.

إذن هذه هي العدالة التي يقولونها في الصحابة، ويتصفون بها بمجرد رؤيتهم لرسول الله ﷺ. وأيضاً يحظون بالترضي عليهم، فالترضي يشمل عندهم لا المنافقين فقط، بل يشمل كل من ارتكب ذنباً وإثماً، وشرب خمرًا، وأقيم عليه الحد في زمن رسول الله ﷺ أو بعده، ويشمل كل من لعنهم

رسول الله ﷺ ويشمل كل من أمر رسول الله ﷺ بقتلهم، جاء هذا بالنصوص الصحيحة في روايات مدرسة الصحابة، التي قالت: إن رسول الله ﷺ لعن ثلاثاً، لعن خمساً، لعن ستاً، وطردهم رسول الله ﷺ من المدينة.

وعندما نقلنا طبقات الصحابة من كتاب معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري قال: يشمل الطلقاء الذين أسلموا يوم فتح مكة كأبي سفيان ومعاوية، معاوية الذي هو الفئة الباغية بنص حديث رسول الله ﷺ المقبول عند المدرستين، ويشمل أبا سفيان وأولاد أبي سفيان وجميع المروانيين بمن فيهم من طردهم رسول الله ﷺ وأولاده، وعمرو بن العاص وولده.

فكل الصحابة عدول، حتى ولو كانت رواياتهم في جرح علي وأهل البيت عليه السلام، كأولئك الذين سبوا علياً، وطعنوا علياً، وطعنوا في علي، وقتلوا علياً عليه السلام.

يقول ابن تيمية: «وقد عُلم قدح كثير من الصحابة في علي»^{٢٧}. إذن يعتبرهم صحابة وهم يقدحون في علي. أما ماهو التوجيه لهذا؟ التوجيه جملة واحدة: اجتهد فأخطأ. فعلي يُعطى أجرين، والصحابي يعطى أجراً، والمجتهد المخطئ له أجر واحد.

هذا نص، وهناك نص آخر من منهاج السنّة:

يقول: «إن الله قد أخبر أنه سيجعل للذين آمنوا وعملوا الصالحات وداً - كما في الآية (٩٦) من سورة مريم - وهذا وعد منه صادق، ومعلوم أنّ الله قد جعل للصحابة مودة في قلب كل مسلم، لا سيما الخلفاء رضي الله عنهم، لا سيما أبوبكر وعمر، فإنّ عامة الصحابة والتابعين كانوا يودّونهما، وكانوا خير القرون، ولم يكن كذلك علي؛ فإنّ كثيراً من الصحابة والتابعين كانوا

يغضونه ويسبونونه ويقاتلونهم» ٢٨.

أنا لا أعلم من أين معلوم أن الله قد جعل...؟ ولكن ابن تيمية كثير عنده من هذه الرسائل التي يرسلها بلا دليل ولا استدلال. فقد جعلها أولاً عامة في الصحابة ثم خصصها بالخلفاء، مراده الخلفاء الأربعة، ثم خصصها بأبي بكر وعمر.

لا يقول لنا قائل: صحيح مسلم وصحيح البخاري.

نقول: هما حجة عليكم لا حجة علينا، لا بد أن تأتوا بروايات مجمع عليها بين المدرستين.

يقول: «فإن كثيراً من الصحابة والتابعين كانوا يغضونه ويسبونونه ويقاتلونهم». شيء غريب يا أخي قد اختلف معك، لماذا أسبك؟ لماذا أقاتلك؟ لماذا أبغضك؟!

ثم ما حكم هؤلاء الصحابة والتابعين الذين كانوا يغضون علياً ويسبونونه ويقاتلونهم؟ في ضوء حديث: «لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق» و«من سب علياً فقد سبني»؟

أليس «من سب أصحابي فليس مني»؟ ألم يكن عليّ صحابياً؟ أستم تقولون: من انتقد صحابياً فهو زنديق ومبتدع؟ ألم يكن عليّ صحابياً؟

وإذا كان الأمر كذلك أنتم على من تترحمون وتترضون؟! ولماذا تطالبون الشيعة بأن يترضوا عنهم ماداموا سبابين وقاتلين؟!

أنتم السبّابون، وإلا نحن واقعاً لا نسب، فأمرنا أمير المؤمنين علي عليه السلام قال: «لا تكونوا سبّابين» ولا يقول لنا قائل بأنكم لماذا تلعنون لا، لا، لا،

اللعن أمر قرآني: ﴿أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾، ﴿فَلَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ والسبُّ أمر غير أخلاقي، وإلا إذا كان اللعن سبّاً فأول من يسبُّ هو الله تعالى، فهذا منطق من لم يتدبر القرآن الكريم. المهم، من هذا كله انتهينا من نقطتين أساسيتين:

النقطة الأولى:

ما هو تعريف الصحابي؟ وتبين أن هناك نظريتين أو أن هناك تعريفين لمفهوم الصحابي والصحبة في مدرسة الصحابة:

النظرية الأولى: التي تعتقد أن كل من ألتقى النبي ﷺ حتى لو لم يكن قد بلغ الحلم فهو صحابي. والكلمات الواردة في هذا المجال كثيرة، أشير إلى بعضها:

قال السيوطي في تدريب الراوي: «ولا يشترط البلوغ على الصحيح، وإلا لخرج من أجمع على عده من الصحابة...».

إذن كل من رأى النبي ﷺ وإن لم يبلغ الحلم فهو صحابي.

النظرية الثانية: كانت تضيق الدائرة بشروط وضعتها: بشرط أنه غزا معه، بشرط أنه جالسه، بشرط أن يكون كذا وكذا، فهي تذكر مجموعة من القيود.

النقطة الثانية: العدالة

وسواء كانت النظرية الأوسع أو النظرية الأضيق، فالنتيجة واحدة؛ وهي أنهم يعتقدون بعدالة الصحابة جميعاً، سواء على مستوى التعريف الأول

للنظرية، أو على مستوى التعريف الثاني لها.

هاتان هما النقطتان أو الركنان الأساسيان في نظرية مدرسة الصحابة:

- الصحابي هو: كل من رأى النبي ﷺ أو من غزا مع النبي ﷺ لا فرق.

- الصحابة كلهم عدول، وتجب لهم الجنة، ولا يدخلون النار على الإطلاق، يعني أن مجرد رؤية النبي ﷺ أو مجرد أنه عاش مع النبي ﷺ سنة واحدة، أو مجرد أنه غزا مع النبي ﷺ غزوة فهو عادل في الدنيا، وقوله مقبول، وصادق، ولا يكذب فعل ما فعل فإنه يبقى عادلاً، وكل ما صدر منه لا بد أن نجد له تأويلاً، لا بد أن نجد له توجيهاً، لا بد أن نقول: إنه اجتهد فأخطأ، ونحو ذلك من الآثار التي رتبوها على هذه النظرية، هذا مضافاً إلى أنه فعل ما فعل فإنه سوف يكون مثاباً في الآخرة، ويدخل الجنة حتى ولو قتل صحابياً، بل حتى ولو قتل خليفة من خلفاء المسلمين، كما أنهم يعتقدون أن عمرو بن الحمق الخزاعي كما يذكر ابن سعد في الطبقات أنه هو الذي قتل عثمان بن عفان، فبناءً على نظريتهم لا بد أن يقبلوا أنه اجتهد فأخطأ، ولا يمكن أن يحاسب... طبعاً نتائج خطيرة ونتائج عجيبة تترتب على هذه النظرية، لعلنا نوفق إن شاء الله تعالى فنبين النتائج التي تترتب على نظرية عدالة الصحابة جميعاً.

نظرية ابن تيمية:

وأما نظرية الشيخ ابن تيمية حول عدالة الصحابة، ومن هو الصحابي؟ وحول من انتقد الصحابي ونحو ذلك، وتعريفه للصحة والصحابة يتفق مع النظرية الأوسع للصحة، فنجدها في كتابه المعروف؛ الصارم المسلول

على شاتم الرسول؛^{٢٩} وبعد أن ينقل رواية للبرقاني في صحيحه: «لا تسبوا أصحابي، دعوا لي أصحابي، فإن أحدكم لو أنفق كل يوم مثل أحد ذهباً، ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه».

يقول: والأصحاب جمع صاحب، والصاحب اسم فاعل من صحبه يصحبه، وذلك يقع على قليل الصحابة وكثيرها - يعني صحبه قليلاً أو صحبه كثيراً - .

لأنه يقال: صحبته ساعة - إذن من صحب النبي ﷺ ولو ساعة فهو صحابي، وهذا يعصمه في الدنيا والآخرة، بمجرد أنه صحب النبي ﷺ لساعة واحدة، هذا عاصم له، فهو صادق لا يكذب أبداً، وإذا قتل أيضاً يذهب إلى الجنة، وفي الآخرة النار محرمة عليه، هذه نظرية هؤلاء القوم - قال: صحبته ساعة، وصحبته شهراً، وصحبته سنة، قال الله تعالى: ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾^{٣٠} قد قيل: هو الرفيق في السفر، وقيل: هو الزوجة. ومعلوم أن صحبة الرفيق وصحبة الزوجة قد تكون ساعة فما فوقها، وقد أوصى الله به إحساناً مادام صاحباً، وفي الحديث عن النبي ﷺ: «خير الأصحاب عند الله خيرهم لصاحبه...».

إذن الشيخ ابن تيمية من أولئك الذين يعتقدون أن مصاحبة الشخص لرسول الله ﷺ ساعة، تكفي في أن يجعله عادلاً في الدنيا، معصوماً لا يكذب عمداً.

نعم، هم يعتقدون أنه عادل، والعدل قد يخطئ، ولكن يخطئ سهواً، يخطئ نسياناً، لا أنه يخطئ عمداً، وإلا إذا أخطأ، أو سب، أو أبغض، أو فعل ما فعل عمداً، يسقط عن العدالة، والصحابي عندهم لا تسقط عنه العدالة

أبداً، ليس أنه تارة يكون عادلاً، وأخرى يكون فاسقاً، لا أبداً، هم يرون أنّ الصحابي عادل في الدنيا دائماً وأبداً، حتى لو قتل خليفة المسلمين فهو مجتهد أخطأ، وهذا ما صرحوا به ونقلنا كلمات ابن كثير.

و معاوية مع أنّ النبي ﷺ سَمَّاهُ الفُتَّةَ الباغية، وقال ﷺ: «يا عمار تقتلك الفُتَّةُ الباغية». قالوا: نعم، هو كان باغياً، ولكنه مع ذلك فهو مجتهد أخطأ له أجر، والمجتهد المصيب له أجران، وهكذا حتى بالنسبة لقتل الإمام الحسين (عليه السلام) في كربلاء، فابن كثير يقول: تأول جماعة، فتصوروا أنّ الحسين يريد أن يفرق وحدة المسلمين، ففعلوا ما فعلوا، ويزيد لم يكن راضياً عن هذا العمل إلى آخره، هذا بحثه سيأتي.

فخلاصة نظرية مدرسة الصحابة بشكل عام وبالخصوص نظرية الشيخ ابن تيمية: أنّ مجرد صحبة ساعة لشخص مع النبي ﷺ يجعله عادلاً مادام في الدنيا، وناجياً من النار في الآخرة، ومن أهل الجنة جزماً، وقد قرأنا عبارات الأعلام في هذا المجال، ومنها ما جاء في كتاب الإصابة، وقال أبو محمد بن حزم: «الصحابة كلهم من أهل الجنة قطعاً».^{٣١}

ولو قتلوا علي بن أبي طالب، ولو قتلوا عماراً، ولو قتلوا الخليفة الثالث عثمان بن عفان، ولو قتلوا الحسين بن علي في كربلاء، والحسن والحسين سيذا شباب أهل الجنة، وإمامان إن قاما وإن قعدا، حتى من قتلها يدخل الجنة. فهما في الجنة وقاتلها معهما في الجنة! أي منطق هذا؟! وأي دين هذا؟!

وأنا لا أقول: إنّ جميع مدرسة الصحابة هذا منطقهم، ولكنه منطق هذه النظرية، التي تعتقد بعدالة الصحابة كلهم، وأنهم من أهل الجنة قطعاً.

وليس جميع علماء مدرسة الصحابة يؤمنون بهذه النظرية فهناك جملة من أعلام مدرسة الصحابة تضيق دائرة الصحبة.

هذه النظرية في زماننا يدعون لها ويتبنونها، يحاولون أن يوهموا المسلمين أنها مسألة إجماعية، وهي في الواقع ليست كذلك، فهي نظرية مجموعة من علماء المسلمين منهم الشيخ ابن تيمية، والآن هذه النظرية تتبناها السلفية الحديثة، ونحن نعلم جميعاً أنهم لا يمثلون عدداً كبيراً، وليست لهم نسبة كبيرة بين المسلمين، وأيضاً هي موضع خلاف بين أتباع مدرسة الصحابة، وليس كل علماء مدرسة الصحابة يعتقدون بهذه السعة لتعريف الصحبة والصحابة.

الانتقاص:

وهنا نتعرض إلى حكم من انتقص صحابياً، وهو من أهم الآثار المترتبة على نظرية عدالة الصحابة في مدرسة الصحابة، فبعد أن آمنوا بأن جميع الصحابة عدول، وأنهم جميعاً من أهل الجنة، وأنهم لا يدخلون النار فعلوا ما فعلوا..، فما هي النتيجة الطبيعية المترتبة على ذلك؟

قالوا وبشكل صريح: إن من انتقص صحابياً فهو زنديق.

وأنتم تعلمون أن الزنديق هو الذي لا دين له، يعني لا يؤمن لا بالمعاد، ولا بشيء...

وكلماتهم مختلفة في ذلك:

بعضهم يقول: إن من سب صحابياً؛ وبعضهم قال: من انتقد صحابياً؛ يعني من ذكر عيباً في صحابي، فهو زنديق، وآخرون قالوا: من أبغض

صحابياً، فهو كافر وزنديق ويقتل و... إلى غير ذلك.
فبسر بن أبي أرطأة أو الحكم بن العاص أو عبد الملك، وبعضهم
لعنهم رسول الله ﷺ، هذه النظرية تعتقد أنّ من أبغض واحداً منهم فهو
زنديق.

وهذا من الغرائب واقعاً أنّ شخصاً لعنه رسول الله ﷺ بروايات
صحيحة وصريحة، ومع ذلك من انتقله فهو زنديق، من أبغضه فهو زنديق،
من قاتله فهو كافر يستحق الخلود في النار. هذه من أهم نتائج نظرية
عدالة الصحابة.

وقد يقول القائل: لماذا تنسب إليهم ما لا يقولون؟
والجواب:

أنظر «الإصابة في تمييز الصحابة» العبارة واضحة وصريحة: «اتفق أهل
السنة على أنّ الجميع عدول...» وقد ذكر الخطيب في (الكفاية) فصلاً
نفيساً في ذلك، فقال: «عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم...».
وفي الصفحة نفسها يقول: ثم روى بسنده - يعني الخطيب - إلى أبي زرعة
الرازي، قال: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله، فاعلم
أنه زنديق». ٣٢

لا يسبّ، لا يبغض، لا يقاتل، بل فقط يذكر نقصاً، يذكر عيباً فيه.
كيف عندنا الروايات، التي إن شاء الله بعد ذلك سنقرأها، «من أبغض
عليّاً فهو منافق»، فمن علامات النفاق بغض عليّ، وهذا باتفاق علماء
المسلمين، باتفاق كل كلماتهم، حتى ابن تيمية يعتقد بأنّ هذا الحديث
صحيح: «لا يحبه إلاّ مؤمن، ولا يبغضه إلاّ منافق».



نعود إلى كلامه:
«... فاعلم أنه زنديق،
وذلك أنّ الرسول
حق، والقرآن حق،
وما جاء به حق، وإنما
أدى إلينا ذلك كله
الصحابة، وهؤلاء
يريدون أن يجرحوا
شهودنا؛ ليطلبوا
الكتاب والسنة،
والجرح بهم أولى،
وهو زنادقة».

فإذا انتقدنا
صحابياً، فكأنما انتقدنا
رسول الله ﷺ.

أنا لا أعرف كيف
يجمعون بين قولهم:
حتى لو لم يرو رواية،
وبين إذا انتقدناه فقد
انتقدنا راوي السنة؟
لو روى لنا رواية عن

رسول الله، نقول: لو انتقدناه فقد انتقدنا رسول الله، لكن أنتم قبلتم أن الصحابي أوسع من هذا، حتى من رآه ولم ينقل عنه رواية، شيء غريب تناقضات واقعاً بعضها فوق بعض، ظلمات بعضها فوق بعض. «وهؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة». ففي المرة الأولى: فاعلم أنه زنديق، وفي المرة الثانية: وهم زنادقة.

كتاب الكبائر، للإمام الحافظ شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، وهو يشير إلى كبائر الذنوب:

الكبيرة السبعون: سب أحد من الصحابة رضوان الله عليهم. يقول: «ثبت في الصحيحين أن رسول الله قال: يقول الله تعالى: من عادى لي ولياً، فقد آذنته بالحرب، وقال: لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده...» ٣٣.

ففي هذا الحديث وأمثاله بيان حالة من جعلهم غرضاً بعد رسول الله، وسبهم وافتري عليهم وعابهم، وكفرهم واجترأ عليهم... إلى أن يأتي في (صفحة ٢٥٢) فيقول: «حب أصحاب النبي عنوان محبته، وبغضهم عنوان بغضه كما جاء في الحديث الصحيح: حب الأنصار من الإيمان وبغضهم من النفاق، وما ذلك إلا لسابقتهم ومجاهدتهم...».

طبعاً هذه الأحاديث والتي تأتي أيضاً مختصة بهم؛ كما ذكرنا على المنهج ليست حجة علينا وإنما حجة عليهم.

ففي المنهج أن تكون هناك رواية متفقة بين المدرستين، أما أنهم يأتون برواية في كتبهم لا يعلم أين سندها، بل حتى لو علم سندها، بل حتى لو

ذكرت في صحيح البخاري، فهي ليست حجة علينا، كما أن أحاديثنا في الكافي والبحار ليست حجة عليهم.

محل الشاهد: «فمن طعن فيهم أو سبهم، فقد خرج من الدين ومرق من ملة المسلمين؛ لأنّ الطعن لا يكون إلاّ عن اعتقاد مساويهم وإضمار الحقد فيهم، وإنكار ما ذكره الله في كتابه من ثنائه عليهم، وما لرسول الله من ثنائه عليهم وبيان فضائلهم...».

أنا لا أعلم أين أثنى الله سبحانه وتعالى في القرآن على جميع الصحابة؟ نعم القرآن أثنى على المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان، وما من عام إلا وقد خصّ وسيأتي بحثه.

ثم يقول: «ولأنهم أرضى الوسائط من المأثور، والوسائط من المنقول، والطعن في الوسائط، طعن في الأصل، والازدراء بالنقل ازدراء بالمنقول...».

من طعن في صحابي في خبر، يعني ليس من حقنا أن نقول: هذا ليس بثقة، بمجرد أن نقول: ليس بثقة، ليس بعاذل، فقد طعنا في صحابي، يقول: «والطعن في الوسائط طعن في الأصل» يعني طعن في رسول الله؛ أنظروا هذا الذي أنا ذكرته مراراً أنّ هؤلاء يعطون حكم العصمة عملياً للصحابة. ثم يقول: «هذا ظاهر لمن تدبره، وسلم من النفاق، ومن الزندقة والإلحاد في عقيدته». فإذا وجدتم أحداً ينتقد أو يشك، فهو لا يخلو من النفاق، ولا يخلو من الزندقة، ولا يخلو من الإلحاد في عقيدته.

أما ما يقوله ابن تيمية في كتابه الصارم المسلول على شاتم الرسول. الكتاب مرتبط بمن يشتم الرسول وأحكامه، وفي آخر الكتاب فصل مرتبط

بشتم الصحابة. ففي صفحة (٥٦٧) يقول: فصل: «فأما من سبَّ أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (بحسب نص الكتاب) من أهل بيته وغيرهم، فقد أطلق الإمام أحمد أنه يضرب ضرباً نكالاً، وتوقف عن كفره وقتله».

يقول: قال عبدالله: سألت أبي عمّن شتم أصحاب النبي، قال: أرى أن يضرب، قلت له: حدّاً؟ فلم يقف على الحدّ، إلا أنه قال: يُضرب، وقال: ما أراه على الإسلام.

بعد ذلك يأتي الشيخ ابن تيمية في صفحة (٥٦٧) ويبدأ ينقل الأقوال الأخرى في هذا المجال، فيقول: وأما من قال: «يُقتل السابُّ» أو قال: «يُكفر» فلهم دلالات احتجوا بها:

ثم يشير إلى مجموعة من الأدلة، منها:
﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ...﴾.

إلى أن يأتي في صفحة (٥٧٩) فيقول: قال عبدالله بن إدريس الأودي: ما أمن أن يكونوا قد ضارعوا الكفار - يعني الرافضة - أي هم يوازون الكفار؛ لأن الله يقول: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ وهذا معنى قول الإمام أحمد: «ما أراه على الإسلام».

وبعد أن يستدل على ذلك بالآيات، يقول: وفي السنّة من وجوه صحيحة عن يحيى بن عقيّل: حدثنا كثير... ورواه أيضاً من حديث أبي شهاب عبدربه بن نافع الخياط، عن كثير النواء، عن إبراهيم بن الحسن عن أبيه عن جده يرفعه قال: يحيى قوم قبل قيام الساعة يسمّون الرافضة براءً من الإسلام.

ثم يقول بأنّ هناك شواهد كثيرة على صحة هذه المعاني، منها إلى أن ينقل في الضمن يأتي إلى هذه النتيجة، أنا لا أريد أن أعلق الرواية ينقلها، قال: قال علي، قال رسول الله، الرواية التي ينقلها عن علي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - وإنما أضيف (وآله) حتى لا أبتلي بمخالفة «لا تصلّوا عليّ الصلاة البتراء» وعن هذه الصلاة البتراء سأبينها إن شاء الله في الوقت المناسب - قال رسول الله ﷺ لعليّ عليه السلام: «ألا أدلك على عمل إذا عملته، كنت من أهل الجنة؟ وإنك من أهل الجنة...». فهذه جملة معترضة يريد الرسول أن يقول لعلي: أدلك على عمل إن عملته، يوصلك إلى الجنة. وليس بالضرورة أن يعمله عليّ حتى يدخل الجنة؛ لأنّ عليّاً من أهل الجنة. فما هو ذلك العمل الذي يوصل الإنسان إلى الجنة؟

وهذه تنمة الرواية: «إنه سيكون بعدنا قوم لهم نبز يقال لهم الرافضة، فإن أدركتموهم فاقتلوهم، فإنهم مشركون، قال: وقال علي رضي الله عنه: سيكون بعدنا قوم ينتحلون مودتنا، يكذبون علينا، مارقة، آية ذلك أنهم يسبون أبابكر وعمر رضي الله عنهما».

ويذكر رواية أخرى، عن علي رضي الله عنه: «يخرج في آخر الزمان قوم لهم نبز، يقال لهم الرافضة، يُعرفون به، وينتحلون شيعتنا، وليسوا من شيعتنا، وآية ذلك أنهم يشتمون أبابكر وعمر، أينما أدركتموهم فاقتلوهم، فإنهم مشركون».

فهذه النظرية تبين أنّ الشيعة وأنّ أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام مشركون، وأنه يجب قتلهم، وأنها هي الطريق إلى الجنة، ويتقربون إلى الله بقتل شيعة علي وأهل بيته. وأساسها النظري موجود عند ابن تيمية، فإذا وجدتم أئمة

أو إمام الجماعة في المسجد الحرام يدعو إلى قتلهم، وتطهير الأرض منهم، فإن هؤلاء الأئمة أتباع هذا المنهج، وهم على هذه القاعدة، وهذا الذي عبرنا عنه بالسلفية الحديثة. وتطبيقات هذا الأساس النظري ما تجدونه في العراق من إراقة دماء مئات الآلاف من شيعة أهل البيت عليهم أفضل الصلاة والسلام بعناوين مختلفة، سواء كان في كربلاء أو في الكاظمية، في مناسباتهم وفي زياراتهم، كل هذا أساسه النظري عند الشيخ ابن تيمية. فالذين يخرجون على الفضائيات مع الأسف الشديد، ومن باب الحمل على الصحة أقول: إن هؤلاء جاهلون بترائهم حين يقولون: أين نشتم؟ أين نكفر؟ أين نسب؟ أين نقتل؟ أين نأمر بالقتل؟ يظهر أنهم لم يقرأوا هذا التراث، وإذا قالوا: إننا قرأنا هذا التراث، إذن بدأوا يستغفلون الناس، يستغفلون المسلمين.

هذه نظريات الشيخ ابن تيمية، وهناك كلمات أخرى له فهو صاحب نظرية أينما وجدتم الرافضة فاقتلوهم، إذا أردتم الدخول إلى الجنة. ولذا يتقربون إلى الله بقتل شيعة أهل البيت عليهم أفضل الصلاة والسلام. المهم أن هذه هي نظرية السلفية قديماً والسلفية حديثاً، ولكنهم لا يمثلون إلا عدداً قليلاً من المسلمين، وإلا عموم المسلمين ليس تعاملهم مع أتباع مدرسة أهل البيت وفقاً للنظرية المذكورة، أنظروا إلى كبار علماء الأزهر، الذين قالوا بصحة التعبد بمذهب أهل البيت عليهم أفضل الصلاة والسلام، وهذا يكشف عن أنهم آمنوا بأنهم مسلمون، نعم اختلفنا، ولا مشكلة في الاختلاف، ألا يوجد الاختلاف بين المسلمين من أتباع الصحابة أنفسهم؟ نعم، يوجد، ولكن مع الأسف الشديد نظرية التكفير، نظرية

القتل، نظرية أنهم مشركون، نظرية تقربوا إلى الله بقتلهم، هذه نظرية ابن تيمية ومن تبعه.

ثم إنَّ الشُّرك بالله أمر واضح، فما علاقة السبِّ بالشُّرك؟ هذا أسلوبهم، فنحن في بحث الأطروحة المهدوية عندما ذكرنا كلمات الشيخ الأكبر محي الدين بن عربي، يخرجون على الفضائية مباشرة يقولون: إنَّ السُّنة والجماعة يعتبرونه كافراً زنديقاً، وهذه طبيعتهم فبمجرد أن لا يتفق أحد معهم في الأسس العقائدية التي يؤمنون بها، وفي الأسس النظرية التي يؤمنون بها، نجد أنهم يبدأون بنظرية التكفير، وأنهم مشركون إلى غير ذلك. وأنا لا أريد أن أدخل في التفاصيل، لكن أريد أن أقول: عموم النظرية هذا منشؤها.

هذا، وبعد أن يشير ابن تيمية إلى مجموعة من الروايات في هذا المجال، ومن غير أن يرد هذا القول الثاني، ينتهي إلى هذه النتيجة في صفحة (٥٨٦) من هذا الكتاب: «إذا كان الخليفةان الراشدان عمر وعلي يجلدان حدَّ المفتري لمن يفضِّل علياً على أبي بكر وعمر، أو من يفضل عمر على أبي بكر، مع أنَّ مجرد التفضيل ليس فيه سب ولا عيب، علم أنَّ عقوبة السبِّ عندهما فوق هذا بكثير».

إذا كان التفضيل يجلدون عليه، فماذا يفعلون بمن يسبُّ؟ لا يصرح بأنهم يكفِّرونهم ويحكمون بقتلهم.

وإذا هم يتكلمون عن روايات، فالروايات قالت: «لا يقاس بآل محمد من هذه الأمة أحد». ذلك ليس حديثي الآن.

إلى أن يقول في الصفحة نفسها: «وأما من سبهم سبًّا، لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم مثل وصف بعضهم بالبخل أو الجبن أو قلة العلم

أو عدم الزهد ونحو ذلك، فهذا هو الذي يستحق التأديب والتعزير، ولا يحكم بكفره بمجرد ذلك...».

منطق غريب، إذا قلت هذا ليس زاهداً، تعزّر، مع أنّ الزهد ليس بواجب. أو قلت: إن هذا الصحابي بخيل، تعزّر، مع أنّ القرآن خاطبهم بقوله: ﴿فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلُ﴾^{٣٤} أو تقول: هذا قليل العلم، فإنك تستحق التأديب والتعزير، علماً بأنّ بعض الصحابة لم يعيشوا مع رسول الله إلا يوماً أو ساعة من نهار.

نعم، أصحاب هذه النظرية السقيمة يترفقون بحالنا: «ولا يحكم بكفره بمجرد ذلك». يمتنون علينا حين لا يحكمون بكفر من قال ذلك.

فهذا الإرهاب الفكري لا أدري من أين جاء؟!

أي عاقل يقبل مثل هذا المنطق؟ أيوجد إنسان يحترم نفسه يقبل مثل هذا المنطق السقيم العليل المشلول؟

ما أدري ماذا أقول؟ و ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾؟!

ثم أنتم تقولون: يوجد فاضل ويوجد من هو أفضل، ألستم تقولون: إنّ الخليفة الأول والثاني أفضل من عثمان وعلي، وتعتقدون أنهما أكثر علماً، فلماذا أعزّر إذا أنا قلت: إنّ فلاناً أكثر علماً، وفلاناً أقل علماً؟!

ثم يقول: «وعلى هذا يحمل كلام من لم يكفّرهم من العلماء».

أي إذا وجد من أهل العلم من لم يكفّر سبّ الصحابة، يحمل على هذا، وإلا من يسب الصحابة، من يبغض الصحابة، من يلعن الصحابة، فهو كافر.

ليس فقط يكون كافراً، فهو يقول: «وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم

ارتدوا بعد رسول الله ﷺ ... فهذا لا ريب في كفره...».

يشير إلى بعض الذين قالوا بأنّ جملة من الصحابة ارتدوا بعد رسول الله ﷺ وهي روايات صحيحة في صحيح البخاري. نعم اختلفنا في العدد، بعضهم قال: سبعة عشر نفرًا، وبعضهم قال: تسعة عشر، وبعضهم قال: مئة أو ألف نفر... ليس هذا مهماً، بل المهم نظرية الارتداد، ليست مختصة بمدرسة أهل البيت، فهي موجودة عند الصحابة أيضاً؛ يقول: «فهذا لا ريب في كفره؛ فإنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع من الرضا عنهم والثناء عليهم (يعني الصحابة)».

ثم يقول: «بل من يشك في كفر مثل هذا فإنّ كفره متعين». فأنت أيها المسلم إذا شككت في أنّ شيعة أهل البيت كفار، فنظرية ابن تيمية هذه تقول لك: فأنت كافر.

هذا هو منطقهم معنا، ولكن ليس هذا منطقنا حتى مع السلفية، نحن نعتقد أنّ السلفية وعموم السلفية، بلا استثناء، بيننا وبين الله، هم إخواننا، نعتقد بإسلامهم، نعتقد بإيمانهم، لا يوجد عندنا أي مشكل. نعم نختلف معهم، وما المحذور في ذلك؟ نعم، لا بد أن يكون الاختلاف على أساس علمي ومنهجي، بلا أن أكذبك، بلا أن أتهمك، بلا أن أرجعك إلى الجوس والنصارى، بلا أن أقول: أنت عميل وبلا أن تكفّرني، وبلا أن تقول: أنت مشرك وبلا وبلا، يا أخي أنت أعرض نظريتك في فضائياتك كما تعرضها، وأنا أعرض نظرياتي أيضاً فيما أعتقد، والناس أحرار في أن يتخذوا هذا القرار أو ذاك.

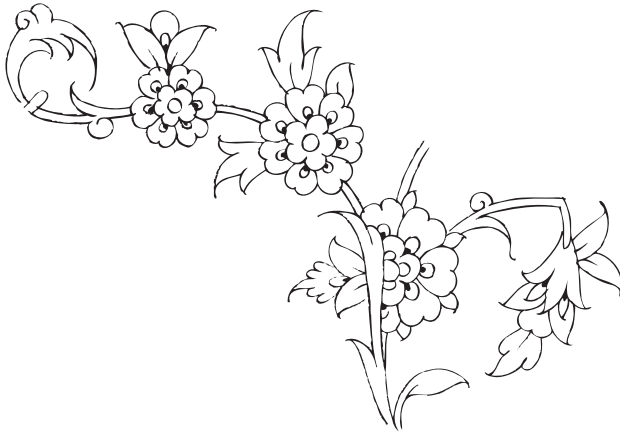
وهنا أسأل الشيخ ابن تيمية بل كل من يتبعونه: إذا كان كل من سبّ

صحابياً، فلا أقل لا بد أن يضرب، ولا بد أن ينكل به، بل يقتل بل يكفر، فماذا تقولون فيما جاء في منهاج السنّة: «للم يكن كذلك عليّ، فإن كثيراً من الصحابة والتابعين كانوا يبغضونه ويسبونونه ويقاتلونه...»؟^{٢٥٩}

فهل ينطبق عليهم «كل من سب صحابياً...» أو لا ينطبق عليهم؟ ليس فقط يسبون علياً، بل يقاتلون علياً إذن على مبنى الشيخ ابن تيمية في كتابه الصارم المسلول، هؤلاء كلهم وهم من الصحابة والتابعين كفار يجب قتلهم. وهم رافضة. وهم زنادقة. وهم وهم وهم إلى آخره.

إلا أن يقول الشيخ ابن تيمية ومن حقه هذا: لا، نحن نصنف الصحابة: صحابة درجة أولى، وصحابة درجة ثانية. أو أنّ علياً ليس من الصحابة. نعم، هو يعتقد بأنّ علياً صحابي، ولكن من الدرجة الثانية، «فمن يسب الخليفة الأول والثاني والثالث، تنطبق عليه أحكام الإمام أحمد بن حنبل، الذي يقول بأنه يضرب وينتهي إلى الكفر، ولا أراه على الإسلام». وأيضاً من قتل عماراً، الذي لا شك في أنه من كبار صحابة رسول الله ﷺ؟! رسول الله ﷺ!

معاوية هو الذي قتله، ولكن معاوية يدخل الجنة؛ لأنه وحسب ما يذهبون إليه اجتهد فأخطأ، أما حين تصل النوبة إلى أبي بكر وعمر وعثمان. فالأمر مختلف!



الهوامش:

- ١ . آل عمران: ١٣٨.
- ٢ . النساء: ١٧٤.
- ٣ . يوسف: ١١١.
- ٤ . النحل: ٨٩.
- ٥ . سورة الحشر: ٧.
- ٦ . سورة النجم: ٣ - ٤.
- ٧ . سورة آل عمران: ٣١.
- ٨ . سورة المائدة: ٥٤.
- ٩ . سورة النساء: ٥٩.
- ١٠ . سورة النساء: ٨٠.
- ١١ . كتاب المغازي، الباب ٨٣، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، طبعة مقابلة على النسخة السلطانية مزينة ببعض الألفاظ من فتح الباري...، في الحديث ٤٤٣٣.
- ١٢ . أسد الغابة: ١٨، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩ م.
- ١٣ . الإصابة: ١٥٨، التحقيق الدكتور جمعة طاهر النجار جامعة الأزهر، منشورات محمد علي بيضون؛ لنشر كتب السنة والجماعة، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- ١٤ . أنظر الإصابة في تمييز الصحابة: ١، الفصل الثالث: ١٦٢.
- ١٥ . جامع المسانيد والسنن، المقدمة: ١٢٥، للإمام الحافظ المحدث المؤرخ الثقة عماد الدين بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي الشافعي المتوفى ٧٧٤هـ،
- دار الفكر، منشورات محمد علي بيضون.
- ١٦ . الإصابة: ١٥٨، الفصل الأول في تعريف الصحابي.
- ١٧ . المصدر السابق: ١٥٩.
- ١٨ . الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) في الجزء الأول صفحة (١٠٩).
- ١٩ . الإصابة: ٧-٨.
- ٢٠ . معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية بيروت سنة (١٣٩٧هـ) الطبعة الثانية.
- ٢١ . سورة الفتح: ٢٩؛ الاستيعاب، المقدمة، ١: ١١٥.
- ٢٢ . الإصابة: ١: ٢٢؛ والكفاية: ٤٦، ٤٨؛ وأسد الغابة: ١: ٩.
- ٢٣ . أسد الغابة، لابن الأثير: ٩.
- ٢٤ . الإصابة في تمييز الصحابة: ١: ١٦٣.
- ٢٥ . الحديد: ١٠.
- ٢٦ . الأنبياء: ١٠١.
- ٢٧ . منهاج السنة: ٧: ١٤٧، لابن تيمية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم.
- ٢٨ . المصدر السابق: ٧: ١٣٧.
- ٢٩ . الصارم المسلول على شاتم الرسول، شيخ الإسلام الإمام أحمد بن عبد الحليم عبد السلام الحراني الدمشقي المعروف بابن تيمية، حققه وفصله وعلق على حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد،

- مطبوع سنة (١٤١٥ من الهجرة) شركة
أبناء شريف الأنصارى، المكتبة العصرية
للطباعة والنشر، صيدا، بيروت.
٣٠. النساء : ٣٦.
٣١. الإصابة في تمييز الصحابة ١ : ١٦٣.
٣٢. الإصابة في تمييز الصحابة ١ : ١٦٢.
٣٣. كتاب الكبائر : ٢٥١، للإمام الحافظ شمس
الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن
عثمان الذهبي، تحقيق محمد عبدالقادر
عطا، دار التقوى، شبرا الخيمة منشية
الحرية.
٣٤. سورة محمد : ٣٨.
٣٥. منهاج السنة النبوية، لابن تيمية،
طبعة المدينة، المجلد السابع (سنة ١٤١١ من
الهجرة) وهي من الطبعات المحققة في
هذا المجال.